المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مستقبل العلاقات الامريكية – العراقية في ضوء مبادئ المالكي– بوش
اسم الكاتب: م.م. سعد سلوم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1986
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل العلاقات الامريكية-العراقية في ضوء مبادئ المالكي-بوش

المدرس المساعد
سعد سلوم(*)

المقدمة

تعود انطلاقة العلاقات الاميركية مع دول المنطقة الى النشاط الأمريكي المزدوج في المنطقة العربية، التبشيري والتجاري، في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وقد دشنت العلاقات الاميركية العراقية من خلال النشاط الاقتصادي، الا إن الحكومات الأميركية المتعاقبة لجأت الى نشاط من نوع مختلف تمثل في الإرساليات التبشيرية المسيحية التي بعثت للمنطقة في سبيل نشر المسيحية بين سكانها، وقام المبشرون الأمريكان بممارسة نشاطهم في شمال العراق وأسسوا أول مركز تبشيري لهم في مدينة الموصل عام (١٨٨٩)، ثم تم افتتاح مركز تبشيري أمريكيا في البصرة عام (١٨٩١) .

وفي الحقيقة نجحت الإدارات الاميركية في استغلال النشاط التبشيري لرعاية مصالحها في العراق والمنطقة المجاورة في وقت كانت فيه الدول الأوربية (فرنسا وبريطانيا) تتنافس على اقتسام ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، ولم تكن الولايات المتحدة حينذاك مؤهلة للمطالبة بنصيب في التركة العثمانية لافتقارها لقوات عسكرية منتشرة في المنطقة، وانشغالها بحروبها في القارة الاميركية من اجل احكام سيطرتها عليها، واتباعها سياسة العزلة منطلقة من مبدأ مونرو الذي مكنها من بسط نفوذها من دون تدخل الدول الاستعمارية الاخرى.

وعلى الرغم من مبادئ الرئيس الاميركي ويلسون الأربعة عشر التي بشر بها الشعوب المستعمرة وبالأخص مبدأ (حق الشعوب في تقرير مصيرها) وتأسيس عصبة الامم 1919، فقد أقرت بنود اتفاقية (سايكس بيكو) السرية المعقودة بين كل من بريطانيا وفرنسا يوم (١٦/ أيار/١٩١٦) والمتضمنة تحديد مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي لكلا الدولتين في أراضي الرجل المريض واستمرت السيطرة الاستعمارية لاراضي المنطقة في صيغة الانتداب.

لكن الولايات المتحدة التي ظلت في وضع المراقب للوضع الدولي التزاما منها بمبدأ العزلة

(*) كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

وعدم التدخل في شؤون الدول الاستعمارية الاخرى، لم تمض قدما والى ما لانهاية في تلك السياسة سيما بعد أن ظهر العراق على الساحة الدولية كدولة ذات سيادة (وان تكن سيادة منقوصة) حيث سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف به كدولة مستقلة عام (١٩٣٠) وكان هذا الاعتراف ضمنيا من خلال التوقيع على المعاهدة العراقية، البريطانية , الأمريكية في تلك السنة.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٣٠-١٩٣٩) شهدت العلاقات العراقية - الأمريكية تطورا ملحوظا وبدأت تتضح معالم الاهتمام الاميركي بالعراق، ويمكن تقسيم العلاقات الاميركية العراقية الى ثلاث مراحل متميزة :

الاولى تشهد بداية الصراع والتنافس الاميركي البريطاني حول نفط العراق والذي تزامن مع بروز الولايات المتحدة كدولة عظمى وآفول الامبراطورية البريطانية سيما بعد الحرب العالمية الثانية واتجاه الولايات المتحدة الى وراثة المستعمرات البريطانية واشغال الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، وتغطي هذه الفترة المتميزة حقبة الحكم الملكي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة على يد البريطانيين عام ١٩٢١ وحتى يوم سقوط النظام الملكي على يد العسكريين في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨

أما المرحلة الثانية فتمتد طوال حقبة العراق الجمهوري ١٩٥٨-٢٠٠٣ بتجلياتها القاسمية (نسبة الى عبد الكريم قاسم) والعارفية (نسبة الى الاخوين عارف) والصدامية ١٩٧٩-٢٠٠٣، والتي نشهد بداية تدهور العلاقات الاميركية العراقية والتي وصلت الى اوجها في عام ١٩٩١ في المواجهة العسكرية المباشرة التي ترتب عليها هزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت ثم تجلى بعدها التصارعي في سقوط نظام صدام حسين عن طريق الغزو العسكري الاميركي المباشر ٢٠٠٣

في حين ستشكل المرحلة الثالثة والتي نعيش في خضمها الان، المرحلة التي تم فيها بناء العلاقات على اسس جديدة غير مسبوقة، رتبت لوضع العراق المتميز في أطار تحقيق الاهداف الاميركية العامة في منطقة الشرق الاوسط على خلفية من احداث ١١ من أيلول وتداعياتها، الامر الذي يضع مستقبل العلاقات الاميركية العراقية في دائرة الاهتمام الاقليمي والدولي في ضوء الثروات التي يمتلكها العراق والموقع الاستراتيجي له وسط جو اقليمي مشحون بالصراع وتعارض الاهداف والمصالح.

ووفقا لما تقدم سنقسم الدراسة الى المباحث الاربعة الاتية:

المبحث الاول: العلاقات الاميركية العراقية في فترة العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

المبحث الثاني: العلاقات الاميركية العراقية في فترة العراق الجمهوري ١٩٥٨-٢٠٠٣

المبحث الثالث: العلاقات الاميركية العراقية بعد الاحتلال الاميركي للعراق ٢٠٠٣

المبحث الرابع: آفاق ومستقبل العلاقات الاميركية العراقية في ضوء اتفاقية المالكي- بوش

المبحث الاول

العلاقات الاميركية العراقية في فترة العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

التنافس الاميركي البريطاني على نفط العراق

ان انهيار الامبراطورية العثمانية وانتصار القوات البريطانية، من فلسطين الى العراق، سمح لبريطانيا بالبقاء في المنطقة وتحويل الشرق الاوسط الى مستعمرة بريطانية واسعة. وحتى تضمن بريطانيا سيطرتها على هذه الاراضي، نصبت في ظل انتداب عصبة الامم حكومة ملكية في العراق أشتملت على ضباط محليين من الجيش العثماني ومتعاطفين مع بريطانيا، وتجار اساسيين وبيروقراطيين محليين ذوي روابط بالمشايخ وملاك الاراضي في المناطق الريفية، ومن ثم قامت الحكومة الملكية التي نصبتها بريطانيا بتنفيذ الاهداف السياسية والاقتصادية للانتداب البريطاني في العراق، وبحماية المصالح البريطانية في المنطقة بطريقة جيدة في القرن العشرين[1].

وعلى حد ما يلاحظ روجر أوين فإنه "بحلول منتصف العشرينات كان الانكليز والفرنسيون هم سادة الشرق الاوسط، فكانوا هم الذين يحددون الحدود الجديدة، وكانوا هم الذين يقررون هوية الحكام وأشكال الحكم فيه، وكانوا هم الذين كانت لهم-إلى جانب الاميركيين- الكلمة العليا في كيفية تقسيم الموارد الطبيعية للمنطقة، وخاصة حقول النفط التي بدأت تنوها في الظهور على شواطىء الخليج العربي وفي الموصل بشمال العراق"[2].

لكن الاسراع بنقل السلطة الى العراقيين ما كان ليكون بهذه السرعة أو يعد حلا مناسبا لولا التحدي الذي أثاره اندلاع ثورة العشرين ضد البريطانيين في العراق، واقتناع البريطانيين بوجوب نقل السلطة الى العراقيين وحكمهم بصورة غير مباشرة، اذ " نمت هذه الثورة في الميثولوجيا السياسية العراقية لتصبح الحدث المؤسس للأمة، وجذورها على وجه الاحتمال كانت تكمن في

---

[1] برنارد بيربروجلو، اضطراب في الشرق الاوسط-الامبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي، ترجمة فخري لبيب، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٢ ص٨٨

[2] روجر أوين، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الاوسط، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٤ ص٢٢

الغضب من الغرض العسكري لجمع الضرائب الفعال. وكانت في ذروتها عند نهاية شهر آب قد انتشرت الى الفرات الأعلى والمنطقة المحيطة في بغداد. واستغرق ذلك من القوات البريطانية، في مواجهة ما مقداره ٠٠٠, ١٣١ رجل، من الوقت حتى شباط ١٩٢١ لاستعادة السيطرة التامة على البلاد بكلفة ٤٠ مليون جنيه والكثير من الاصابات البريطانية"[3]. على أثر ذلك كلف المبعوث البريطاني السير بيرسي كوكس السيد عبد الرحمن النقيب بتشكيل أول حكومة محلية عراقية مؤقتة فتألفت الوزارة برئاسة النقيب وعضوية ثمانية وزراء إضافة إلى اثني عشر وزير بلا وزارة وذلك بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني١٩٢٠، وقد روعي في اختيار الحكومة الجديدة نوع من التمثيل الطائفي والعرقي والعشائري والمدني.

وفي سبيل استكمال هيكل النظام السياسي العراقي توج الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق يوم ٢٣ آب ١٩٢١ ولم يمض على حفلة تتويج فيصل ملكا على العراق إلا بضعة أيام حتى بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني حول استبدال الانتداب بمعاهدة.

وقد لقيت السيطرة البريطانية على نفط العراق معارضة اميركية، اذ ظل النفط (بالنسبة للولايات المتحدة) العنصر الاساس الاول لانطلاق العلاقة مع العراق وتدعيمها، فقد شكل اهم مدخلاتها وحركاتها (مهما تنوعت الذرائع) وتلك القاعدة يمكن تمييزها خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ كان العراق تحت الاحتلال البريطاني وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وحتى وقوعه تحت الاحتلال الاميركي المباشر وبعد انهيار هذه الدولة .

فقد كانت مصادر الطاقة، منذ بداية التدخل الاميركي في المنطقة تشكل اهم أسباب الصراع الأمزيكي البريطاني، ويذكر جيف سيمونز في كتابه "عراق المستقبل" ان بريطانيا ذهبت الى حد اتهام واشنطن بدعم المتمردين العراقيين ضد الحكومة البريطانية، وقد زعمت بريطانيا ذات مرة إن احد زعماء الثوار (عراقي الجنسية) قد تم اعتقاله على يد قوات الأمن البريطانية وهو يحاول إثارة الرأي العام ضد الحكومة ، وقد عثرت في حوزته على وثائق تثبت بأن القنصل الأمريكي في بغداد كان يمول الشيعة في كربلاء ويحشد طاقاتهم ويحثهم على طرد الإنكليز من البلاد[4].

---

[3] توني دوج، تأسيس العراق وعالم ما بعد الكولونيالية، ترجمة: عادل العامل، جريدة الصباح العراقية، ملحق آفاق استرتيجية بتاريخ ٧كانون الثاني ٢٠٠٨

[4] جيف سيمونز , عراق المستقبل - السياسة الأمريكية وإعادة تشكيل الشرق الأوسط , ترجمة : سعيد العظيم , دار الساقي , بيروت , ٢٠٠٤ , ص ٣١٨ .

لا انه تم اخيرا وضع حد للصراع الاميركي البريطاني على نفط العراق فقد جرى وضع نهاية له في اطار تساومي تم التوصل اليه في غضون السنوات الاولى من العهد الملكي، بين الاميركان والبريطانيين اعتباراً من تموز/ ١٩٢٢ وذلك بمنح الشركات الاميركية حصة من ذلك النفط لا تقل عن حصص الاطراف الاخرى، هذا الصراع انعكس على العلاقات الاميركية العراقية بمختلفها وخاصة مصالحها النفطية. كذلك انسحب على العلاقات الثقافية (مؤسسات ثقافية) اهمها كلية بغداد وجامعة الحكمة، والتجارية بين البلدين ومقدار تطورها الذي زاد قياساً الى ما كان قبل الحرب العالمية الاولى، مما فرض واقعاً جديداً في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والادارة الاميركية رغم ادراك البريطانيين ضرورة ذلك الا انهم يرغبون ان يتم الامر من خلالهم وان لا يتجاوز الحد الذي رسموه[٥].

في سنة ١٩٤٠ اتخذ قرار بخصوص العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية من الجانب العراقي يقضي بتأسيس مفوضية عراقية في واشنطن بدلاً من قنصلية عامة في نيويورك. وفي المقابل اخذت واشنطن تولي العراق بدورها اهتماماً اكبر باعتباره يمثل وزناً سياسياً واقتصادياً في الشرق الاوسط. وبسبب موقف الولايات المتحدة الاميركية المعادي من انتفاضة ١٩٤١ ودعمها المطلق للسياسة البريطانية انذاك ترك آثاراً سلبية في العلاقات الاميركية العراقية، وما اتخذته الولايات المتحدة الاميركية كان سلوكاً يتماشى ومصالحها السياسية والاقتصادية في اطار سياسة عامة للمنطقة والتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، كذلك ما تؤدي اليه الحرب من تأثيرات على وضع بريطانيا ما سهل تدخل الولايات المتحدة الاميركية في شؤون العراق[٦].

دخول العراق بقانون الاعارة والتأجير الاميركي

بعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء معتبرة تأييد الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا ضمن نطاق مصالحها، فأصدرت قانون الإعارة والتأجير Lend and Lease آذار من العام (١٩٤١) ليمثل نهاية الحياد الظاهري الأمريكي وبداية

---

[٥] احمد الفضلي، العلاقات العراقية - الاميركية.. من علاقات تفضيلية الى القطع فالحرب، افاق ستراتيجية، ٢٢

التأييد العلني دون الاشتراك في الحرب مباشرة . وبموجب هذا القانون قدمت الولايات المتحدة معدات ومعلومات دفاعية تحت لافتة (حماية الأمن القومي الأمريكي) لأية دولة او جهة يعتقد بأن دفاعها ضروري لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، وحال صدور القانون المذكور أعلن الرئيس الأمريكي (روزفلت) بأن دفاع بريطانيا والأراضي الخاضعة لسيطرتها (في مقدمتها العراق) هو ضروري لدفاع الولايات المتحدة[٧].

وفي مايس من العام (١٩٤٢) شمل العراق بمساعدات الإعارة والتأجير بوصفه دفاعه ضروريا لدفاع الولايات المتحدة .. لكن مع الحرص على عدم تزويده بمعدات ومساعدات عسكرية أمريكية إلا بالقدر الذي يتوافق مع متطلبات الأمن البريطاني في العراق مما يعني عدم تزويد العراق بمساعدات عسكرية خشية استخدامها ضد الحليفة بريطانيا[٨].

في جميع الاحوال كان ما حصل عليه العراق بموجب قانون الاعارة والتأجير لايتوافق مع ما قدمه من خدمات للمجهود الحربي للحلفاء وقد وصل للكونغرس تقرير في نيسان ١٩٤٤ أعده شفيق حداد (الملحق العسكري في المفوضية العراقية في واشنطن) تحدث فيه عن نصيب العراق في ذلك المجهود، منها ان الحكومة العراقية وسعت منظمات الامن العام كالشرطة من أجل ان تمد بالحماية القوات الحليفة المرابطة في العراق، وتجهيزات المواد الحربية الضخمية التي نقلت عبر العراق الى روسيا، كما تحملت الحكومة العراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء وجود هذه المؤسسات، ووضعت جميع منشآت التلفون والبرق تحت تصرف الحلفاء وقلصت من استعمال المدنيين للبرقيات الى ادنى حد، وان المواصلات التلفونية مع الاقطار المجاورة قد اوقفت وسلمت الى القوات العسكرية الحليفة ...والمعدات...جعلتها تحت خدمة السلطات العسكرية، مع خدمات المهندسين العراقيين ومعامل التصليح العراقية.. وجعلت وزارة المعارف ...المعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي في تناول الحلفاء ...ووسعت مديرية الصحة العامة والمستشفيات خدماتها لتشمل القوات الحليفة. وفي الوقت نفسه استخدمت مديرية الاشغال العامة مقادير كبيرة من المواد

[7] أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الاميركية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، بغداد، مطبعة الرفاه، ٢٠٠٦، ص١٩٧

[8] المصدر نفسه ص ٢٠٤

التي لاتعوض والتي استوردتها اصلا لحاجة البلاد من اجل معاضدة المجهود الحربي للحلفاء. وينطبق الامر نفسه على على شبكة السكك الحديدية مع معاملها ومواردها وموظفيها..بما فيه من استخدام الطرق مجانا وانفاق الاموال لتقوية الجسور والمعابر وتسليم الجواخر والسفن النهرية ومنشآت المؤانى البرية والقنوات الى القوات العسكرية الخ[٩].

لقد تحول قانون الاعارة والتأجير الى وسيلة مهمة لتعزيز النفوذ الاميركي في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية، فقد ساعد تنفيذه على تغلغل اقتصادي اميركي متزايد والى تزايد عدد الاميركيين في العراق والى توثيق الروابط بين الدولتين[١٠].

ضمن نطاق تطبيق هذا القانون قامت الولايات المتحدة بإنشاء أول ميناء بحري عسكري في أم قصر (أقصى جنوب البصرة) يطل على الخليج العربي، وقد كان مقررا إقامة هذا الميناء قبل سنوات الحرب إلا أن الإنكليز عرقلوا إنشاءه لأسباب متعلقة بتقوية مركز العراقيين، غير أن الحاجة أدت أيام الحرب العالمية إلى وجوده هناك فأنشئ بالمال والجهد الأمريكي الخالص .. وبعد استخدام الميناء وسكة الحديد التي أُوصلت به لتقديم المساعدات الحيوية للإتحاد السوفيتي وحالما انتهت الحرب، سارعت بريطانيا بالاتفاق مع الأميركيين – لتسيير الميناء كليا[١١].

بفضل ما تقدم قطعت العلاقات الاميركية العراقية شوطا بعيدا على كافة الصعد في سنوات الحرب العالمية الثانية بحيث لم تنته الحرب الا واصبحت الولايات المتحدة تحتل المكانة الثانية بعد بريطانيا من حيث النفوذ في العراق، وتنافس بريطانيا بقوة لتزيحها عن مكانتها المتميزة هناك على غرار ما فعلت في العديد من اقطار الخليج العربي، وفي ايران وتركيا المجاورتين.

---

٩ المصدر نفسه ص ٢٠٧- ٢٠٨

١٠ المصدر نفسه ص٢١٤

١١ سعد سلوم، النفط والايديولوجيا والتغيير في العلاقات الاميركية العراقية، مركز الصباح للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠

وقد ذهب نوري السعيد قبل ان تضع الحرب اوزارها الى ان الولايات المتحدة ستضع يدها على تراث بريطانيا بعد الحرب وكان بهذا الادراك يعكس قناعة ساسة العراق بهذه الحقيقة وما ستؤول اليه الامور[١٢].

من التنافس على النفط الى الصراع الايديولوجي

حين وصل ترومان الى حكم البيت الابيض بعد وفاة روزفلت قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مخاوف اميركية من بروز معسكر جديد بقيادة الاتحاد السوفيتي، مما تطلب تعزيز مركز الولايات المتحدة بتقوية المعسكر الرأسمالي في مواجهة المعسكر الاشتراكي ووقف المد الشيوعي، وجراء ذلك ظهر مشروعان يهدف احدهما الى إيقاف انتشار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما عرف بـ (برنامج النقطة الرابعة) وثانيهما يهدف الى اعمار أوربا وتقوية المعسكر المحالف للولايات المتحدة وهو ما سمي بـ(مشروع مارشال) نسبة الى رئيس أركان الحرب الأمريكي آنذاك (جورج مارشال) J . Marshall.

وفي إطار برنامج النقطة الرابعة الأمريكي ابرم العراق اتفاقا مع الولايات المتحدة يوم (١٠- نيسان -١٩٥١) تضمن بنودا هامة تتعلق بتعهد العراق بتقديم المعلومات المتعلقة بالمشاريع والبرامج والإجراءات والأعمال التي تنفذ بموجب الاتفاق، مما يجعل المؤسسات العراقية تحت الإشراف الأمريكي المباشر ويمكن للمصارف الأمريكية تقديم المساعدة للحكومة العراقية ، وتكون هذه المساعدة على شكل قروض مالية مضروبة بفائدة وإعفاء الموظفين الأمريكيين الذين يعملون في مشاريع المساعدة الفنية من ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي وضريبة الملكية ، ويعاملون معاملة الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية في بغداد وغيرها من البنود التي جعلت الاميركيين ينخرطون كخبراء في دوائر الدولة العراقية وبشكل خاص في وزارة الأعمار التي تأسست عام (١٩٥١) على يد رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) ، وقد عملت في العراق بعثة الخبراء الأمريكيين بموجب اتفاقية التعاون الفني العراقي – الأمريكي، وقد ساهمت هذه البعثة في أعمال بناء سد سامراء (الثرثار) وأصدرت نشرة مصورة للمشاريع التي افتتحت في أسبوع الأعمار في شهر نيسان من العام (١٩٥٦) وصورا فوتوغرافية كنوع من الدعاية .وقد ضم مجلس الأعمار مقعدا

---

[12] اسامة عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ص٣٧٥

الخبير أمريكي وآخر لخبير بريطاني وكان لهؤلاء الخبراء حق تقديم المشورة وحق التصويت على القرارات، الا ان مجلس الإعمار الغي بعد قيام ثورة ١٤- تموز وتوقفت مشاريع إعمار العراق لتبدأ مشاريع جديدة مع شركات غير أمريكية[١٣].

اصبح العراق في تلك الفترة دائرة للصراع الأمريكي – السوفيتي حول النفوذ، الا ان الإدارات الأمريكية المتعاقبة استطاعت حسم الموقف لصالحها من خلال اجتذاب النظام السياسي العراقي للدوران في فلكها عن طريق مجموعة ترتيبات كان لها الأثر في توجيه السياسة الخارجية العراقية بما يخدم الولايات المتحدة ، في مقدمة هذه الإجراءات الأمريكية عقد اتفاقية الأمن المتبادل لعام (١٩٥٤) ، ومعاهدة حلف بغداد لعام (١٩٥٥) كما جاء مبدأ ايزنهاور لملئ الفراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد تراجع وضعف النفوذ البريطاني.

وقد كان أهم الأهداف الأمريكية من حلف بغداد، إقامة حزام امني يطوق الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ويبعد خطر أي تحالف مستقبلي عربي – سوفياتي. لذا شكل انقلاب ١٤ تموز واسقاط نظام الحكم الملكي في العراق وإعلان الجمهورية صدمة كبيرة لإدارة ايزنهاور، دفعت الاخير للقول (هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في تكوين الحصن المنيع للاستقرار والازدهار في تلك المنطقة)[١٤].

المبحث الثاني

العلاقات الاميركية العراقية في فترة العراق الجمهوري ١٩٥٨-٢٠٠٣

تغير الخطة الاميركية وتراجع العلاقات الاميركية العراقية

أثار انقلاب (أو ما يعرف بثورة) ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي قام به كل من آمر اللواء السابع عشر عبد الكريم قاسم وآمر اللواء العشرين عبد السلام محمد عارف، الكثير من الجدل حول مسيرة الانقلاب والانعطافة التي دخلت بها البلاد نحو تبني الانظمة الثورية الانقلابية مما لايدخل في موضوعنا بشكل مباشر، الا ان المهم هو ان الانقلاب قد نجح وتم تأسيس حكومة جديدة، وشكل مجلس قيادة الثورة حكومة جديدة لم تضم أعضاءاً من الضباط الاحرار فحسب وإنما تم تشكيلها من المدنيين الذي يمثلون أحزاب المعارضة أيضاً، وأعلنت

---

١٣ المصدر نفسه ص ٣٧٥ وسعد سلوم، مصدر سبق ذكره

١٤ جيف سيمونز ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٦

كذلك عن تشكيل مجلس سيادة يمارس صلاحيات رئيس الدولة بشكل مؤقت لحين انتخاب رئيس الجمهورية وبعدها تم وضع دستور مؤقت للعراق من قبل لجنة وزارية أعد للعمل به لحين صدور الدستور الدائم على يد مجلس وطني ينتخبه الشعب(وهو التقليد الذي استمر عبر الحكومات الجمهورية المتعاقبة والذي لم يسفر حتى نيسان ٢٠٠٣ عن اصدار اي دستور دائم) .وفي جميع الاحوال كان النظام الثوري الجديد يمثل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة في العراق والمنطقة على خلفية من الحرب الباردة والتنافس الاميركي السوفيتي على خلق مناطق نفوذ في المنطقة ككل.

فقد طلبت الإدارة الأمريكية من رؤساء الأركان للقوات المسلحة تحريك وحدة بحرية مقاتلة من قاعدتها في (أوكيناوا) في اليابان إلى مواقع جديدة لها في منطقة الخليج العربي لمنع هجوم عراقي محتمل على الكويت، كذلك عملت القوات المسلحة على زيادة مجالات الدعم في المجالين السياسي والعسكري لكل من إيران والسعودية طبقاً لمشروعات الاتفاقيات العسكرية الثنائية، وذلك في سبيل الحفاظ على موازين القوى التي أختلت بسبب الثورة وخوفاً من انتقال العدوى لحكومات عربية أخرى موالية للغرب .

في ذات الوقت استدعى الرئيس اللبناني كميل شمعون السفير الأمريكي في بيروت (روبرت مكليتوك) حال سماعه النبأ وطلب إبلاغ حكومته بضرورة التدخل عسكرياً ... وفي تلك الأثناء أشار (ألن دالاس) رئيس المخابرات الأمريكية في حديثه أمام الكونغرس إلى أن ملك السعودية أوفد مبعوثاً عنه إلى السفير الأمريكي في جدة وطالب بتدخل دول حلف بغداد وإلا فما فائدة هذه الأحلاف (كما قال) ، كما هدد ملك السعودية بأنه سوف ينضم إلى حلف جمال عبد الناصر في حال تخلي الولايات المتحدة عن العراق والأردن[١٥].

وقد أعتبر قاسم إنزال الجيش الأمريكي في لبنان والجيش الإنكليزي في الأردن مقدمة لغزو العراق. ولا بد ان الادارة الاميركية ظنت بأن العراق ينزلق سريعا نحوالشيوعية وان من الأفضل دفع العراق بعيدا عن موسكو، ربما بغزو العراق او التمهيد لانقلاب. هنا ربما نجد الخيوط الاولى التي نسجت الدعم الخفي لانقلاب البعثين اللاحق ضد نظام الحكم الجديد.

[15] سعد سلوم، مصدر سبق ذكره

لكن استقرار الوضع السياسي واستتباه لصالح الثوار فضلا عن تصريحات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بالالتزام بالمواثيق والمعاهدات الموقعة مع النظام الملكي والعمل على اعادة استمرار تدفق النفط الى الخارج والمحافظة على الاجانب في العراق دفع الولايات المتحدة الى اتخاذ موقف الترقب ومن ثم الاعتراف بالنظام الجمهوري في أواخر عام ١٩٥٨ تبعه اعتراف بريطانيا وبقية الدول وفي المقدمة منها دول حلف بغداد[١٦].

وعلى آثر زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط (وليم رونتري) بتاريخ ١٥-١٢- ١٩٥٨ خرجت تظاهرات حاشدة وانطلق هجوم اعلامي اوحى للاميركيين، بان العراق ينزلق الى الشيوعية بعد ان كان الظن ان الخطر كان (ناصرياً) ومن الافضل دفعه الى القاهرة لتفادي موسكو[١٧].

نجم عن الملابسات والشكوك بين الطرفين تحول في العلاقات عبر اجراءات خطيرة منها إلغاء اتفاقية الأمن المتبادل لعام (١٩٥٤) ، والاتفاق الخاص بالتصرف بالمعدات الاخيرة الموقع في (١٥/تموز/١٩٥٥) (علماً بأنه ملحق بالاتفاق الأول) ، واتفاقية تقديم المساعدات الاقتصادية (التي تدخل في بنود مشروع ايزنهاور لعام ١٩٥٧) والانسحاب من حلف بغداد.

وفي عام ١٩٦١ طالب قاسم بضم الكويت إلى العراق باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة وهنا أيدت الولايات المتحدة الموقف البريطاني القاضي بحماية الكويت، إذ كان هناك اعتقاد لدى الدوائر الأمريكية بأن الاتحاد السوفيتي كان يقف وراء رغبة قاسم في ضم الكويت و ذهبت صحيفة النيويورك تايمز الى انه إذا قدر للإمبراطورية أن تتخلى فجأة عن حقاتها ونوابها في الخليج فإن العالم الحر والحلف الأطلنطي قد ينهاران تماماً . وقد نجم عن الموقف الاميركي سحب السفير العراقي في واشنطن وطلبت من الأخير سحب سفيرها من بغداد.

من جهة أخرى اتهم قاسم كل من بريطانيا والولايات المتحدة إشعال نار التمرد الكردي في شمال العراق وتغذية الحركات والعناصر المناوئة لنظامه فرد قاسم بإصدار قانون

---

١٦ شهاب احمد الفضلي، العلاقات العراقية ـ الاميركية ، مصدر سبق ذكره
١٧ المصدر نفسه.

رقم (٨٠) يوم (١١/كانون الأول/١٩٦١) الذي جرد شركة نفط العراق(وهي شركة عملاقة مملوكة من قبل شركات النفط الاميركية والبريطانية والهولندية والفرنسية) من جميع الأراضي غير المستثمرة فعلياً والتي كانت تساوي حوالي (٩٩,٥) من الأراضي العراقية غير المستثمرة والممنوحة للشركات. فوصلت العلاقات الى مستوى متأزم بتقديم الحكومة الأمريكية مذكرة للحكومة العراقية تطلب فيها وجوب العودة إلى المفاوضات مع الشركات واللجوء إلى التحكيم الدولي ، لكن المذكرة رفضت ضمناً.. وتم الاستغناء عن خبراء أمريكيين، وألغيت عدة عقود مع شركات أمريكية[18].

ويرى البعض ان القانون رقم ٨٠ كان السبب الرئيس في اسقاط حكم عبد الكريم قاسم، وذلك على خلفية من ارتباط الكثير من الانقلابات في الشرق الاوسط بالنفط ومصالح شركات النفط الغربية، ومن الامثلة على ذلك الانقلاب ضد حكومة القوتلي في سوريا التي كانت مترددة عام ١٩٤٩ في توقيع اتفاقية لمرور النفط مع شركة نفط العراق، فقامت الولايات المتحدة بدعم انقلاب اسقط القوتلي وجاء بحسني الزعيم الذي وقع الاتفاقية.

والمثال الاشهر هو الانقلاب الذي وقع ضد رئيس الوزراء الايراني محمد مصدق المنتخب ديمقراطيا أثر تأميمه للنفط الايراني عام ١٩٥٢. وقد كشفت دراسة سرية للمخابرات المركزية الاميركية الدور البريطاني في الانقلاب المذكور ومساعدة الشاه لاستعادة سيطرته لحماية مصالح الشركات النفطية الغربية[19].

الادهى من ذلك هو تطلع النظام الجديد إلى تحسين علاقته مع الاتحاد السوفيتي وتشجيع نشاطات الحزب الشيوعي العراقي اضافة إلى تبني الحكومة الجديدة بعض السياسات ذات الصبغة الاشتراكية .

بدأ قاسم يظهر بمثابة التهديد المتزايد للمصالح الغربية في تأميم اجزاء من شركة نفط العراق IPC فخططت شركات النفط المالكة لهذه الشركة العملاقة مع وكالة الاستخبارات وهيئات التخطيط العسكري الامريكي لتطوير مخططات لاسقاطه وحين قام الجيش اخيرا بانقلاب

---

18 الدكتور حامد البياتي، صدام حسين والمؤامرة الكبرى- اسرار انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق في الوثائق السرية الاميركية، مؤسسة الرافد، دراسات وثائقية، لندن، ٢٠٠٠، ص ٣٩-٤٠

19 المصدر نفسه، ص٣٩.

ضده، حوكم محاكمة قصيرة ثم اقتيد إلى كرسي واعدم بالرصاص، أظهرت وكالة المخابرات الامريكية تقريرها حيال محاولة الانقلاب هذه بابداء قدر كبير من التعاون، وهو الامر الذي اعترف به على نطاق واسع في ذلك الوقت، واعلن وزير الداخلية في النظام الجديد آنذاك (علي صالح السعدي) : لقد وصلنا إلى السلطة على قطار الـ(سي أي أيه C I A) بل لقد قارن بعض الانقلابين التعاون مع الولايات المتحدة والـ(سي أي أيه) في سبيل الوصول الى السلطة مع وصول لينين في قطار ألماني لينفذ ثورته، وقد كانت دوافع الولايات المتحدة لدعم انقلاب البعث لتسلم مقاليد السلطة تتضمن بالاضافة الى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النفطية وحمايتها،الرغبة في أبعاد الاخرين مثل الشيوعيين والناصريين عن الحكم[٢٠].

الانقلاب البعثي وتقلبات العلاقات الاميركية العراقية ١٩٦٣-١٩٦٨

بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ استقبل وكيل وزارة الخارجية الاميركية "روي مالكوم" القائم باعمال السفارة الاميركية في بغداد وعرض الخطوط العامة لسياسة الانقلابيين الخارجية. وفي مساء اليوم نفسه اعلنت الحكومة الاميركية اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة، وعلى ما يبدو فأن الولايات المتحدة الاميركية كانت ترغب في استغلال الخلافات والحملات الاعلامية بين العراق والاتحاد السوفياتي.

جرت بعد ذلك اتصالات بين الحكومتين وعرض الجانب الاميركي رغبة بلاده تقديم ما يحتاجه العراق من خبراء وفنيين واستعداد المنظمات الاميركية الاقتصادية كمنظمة التنمية والاستيراد والتصدير والبنك الدولي لتمويل بعض المشاريع المهمة في العراق كمشاريع الري وعرضها على الحكومة العراقية. وبعد مناقشة تلك العروض، وافق مجلس الوزراء العراقي في ٢٦آيار١٩٦٣ المشاركة في معرض نيويورك الدولي.

وفي نهاية حزيران١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية حيث وصل بغداد روبرت ستروك السفير الجديد للولايات المتحدة الاميركية المعين لدى الجمهورية العراقية لاستلام مهامه.

---

[٢٠] المصدر نفسه ، ص٤٤ وانظر ايضا: علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم- مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الادبية، بيروت ١٩٩٩، ص٢٩١.

وفي ١٠تموز١٩٦٣ وافق مجلس الوزراء على تصديق الاتفاقية الثقافية بين العراق واميركا الموقع عليها في بغداد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦١ و التي تأخر تصديقها بسبب توتر العلاقات العراقية الاميركية قبل ٨ شباط ١٩٦٣. اضافة الى مجالات اخرى كالزراعة والري والقضايا الدولية وبهذا احتفظت الولايات المتحدة بالمركز الثاني بعد بريطانيا في علاقاتها التجارية مع العراق[٢١].

الا ان ذلك لا يعني ان العلاقات مع الولايات المتحدة قد شهدت تطورات او انعطافات نوعية بعد مجيء البعثيين الى السلطة ،على الرغم من ان العراقيين زاروا آخر معرض اقتصادي أمريكي أقيم على أرض بغداد في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٦٦ حيث علقت صورتا الرئيسين جونسون وعارف في مدخله. وأعجبوا بتلك الإمكانيات التقنية الهائلة في ثلاثة حقول أساسية: الصناعة، الزراعة، الطب. وهذه الحقول التي كان العراق بحاجة ماسة لها اكثر من حاجته إلى شركات الأمن الخاص وإنشاء الأجهزة الاستخبارية ففي عهد قاسم والأخوين عارف, كانت تخصيصات العراق لهذه الحقول أكبر كثيراً جداً من يخصص للجيش والشرطة.

فقد كانت السياسات الايديولوجية للنخب العراقية الحاكمة هي المرجع النهائي المتحكم بمخرجات العلاقات، فحين اصيبت الدول العربية بنكسة جراء الهزيمة امام اسرائيل في ١٩٦٧ انقاد الرئيس عارف الى حسه الايديولوجي العروبي فقبل توصيات القمة العربية في الخرطوم التي قطع بموجبها علاقاته الشاملة مع الولايات المتحدة التي اتخذت موقفاً غير مقبول بنظر تلك القمة من حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧[٢٢].

يمكننا ان نتلمس في تلك الفترة، اي خلال حصول التغير السياسي في عام ١٩٦٣ وحتى تبلور التغير بصورة اخرى عام ١٩٦٨، ان العراق قد اخذ يبتعد عن دائرة النفوذ الامريكي، وقد كانت الولايات المتحدة تفضل المحافظة على الاستقرار لحماية تدفق النفط الذي كانت مستعدة لمصافحة الشيطان لحين قيام حرب تشرين ١٩٧٣ وتبني النظام الجديد سياسة استخدام النفط كسلاح مما أطلق عليه (الصدمة البترولية).

---

21 شهاب احمد الفضلي، مصدر سبق ذكره

22 عصام البغدادي، مستقبل العلاقات العراقية الدولي،صحيفة الزمان, العدد ١٨٣٧ الصادر في ١٦ حزيران ٢٠٠٣

وزاد ذلك بتوقيعه معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، فعقد الرئيس نيكسون تماعا خاصا طارئا مع كيسنجر قررا فيه مساندة الأكراد، واعتماد (١٦) مليون دولار طية نفقات الأسلحة الأمريكية لكردستان العراق ، بعد توجه وفد كردي إلى واشنطن حث مع المسؤولين الأمريكيين تفاصيل المساعدة فاتفقت الأطراف على أن تمر تلك ساعدات عبر إيران.هكذا اصبحت القضية الكردية أهم الأوراق التي استخدمتها الولايات تحدة مع الحكومة العراقية بعد ان تلاعبت الاخيرة بورقة النفط للضغط على الولايات تحدة والغرب.

ويذكر الكاتب الفرنسي بيتر سكاون ان الولايات المتحدة راقبت صدام حسين منذ وم الأول لتوليه قيادة حزب البعث ١٩٧٩ ووردت تفاصيل عنه في وثيقة مذهلة معلنة زارة الخارجية لقبت صدام حسين بـ(عبادة الشخصية) في أب عام ١٩٨٠ وهذا التقرير عبارة عن وجهة نظر حول إمكانية اطاحة صدام حسين عبر ثورة شعبية ونتيجة التقرير خيبة لامال الاستخبارات المركزية جاءت ان صدام حسين كان ماكراً جداً وقاسياً بحيث مكن تنحيته بسهولة لاسيما بانه قد تولى السلطة بفضل جهاز امن الدولة الذي اقتلع كل رضة من جذورها باكثر الطرق عنفاً كما ورد التقرير، الا انه كان للولايات المتحدة هموم رى عديدة في المنطقة تشغلها عن صدام فقد كان اية الله الخميني قد أطاح الشاه في ١٩٧٩ كانت ازمة الرهائن في بدايتها وكان الاتحاد السوفيتي ابان اخر عقود قوته في أفغانستان ما كان عملاؤها يبحثون عن حلفاء محتملين في الشرق الأوسط[٢٣].

رب الخليج الاولى وتحولات العلاقات الاميركية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨

لكن الخطوة الحاسمة لاحتواء العراق تمثلت بدفعه للتصادم مع ايران ثم العمل على ستمرار هذه الحرب فقد كان ذلك كفيلا بانهاك الطرفين.

لكن خلال بداية الحرب تحرك الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) لإعادة العلاقات ع العراق أقنع جورج بوش ريغان بأيفاد رامسفيلد فأرسل نائب مساعد وزير الخارجية وريس داريبر) الى بغداد عام (١٩٨٠) ، وفي عام (١٩٨٢) طرحت مسألة إعادة العلاقات

يتر سكاون ، امريكا – الكتاب الاسود ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٣، ص١٦٨-١٧٠،

رسميا مع الدولة العراقية أمام الكونغرس الأمريكي بعد توصية الإدارة الأمريكية، وعقد اجتمع مبعوث الرئيس الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط (دونالد رامسفيلد) مع الرئيس العراقي في كانون الأول (١٩٨٣) سلّمه رسالة خطية من الرئيس الأمريكي ريغان تؤكد استعداد الحكومة الأمريكية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة.

وحين عودته الى واشنطن رسم صورة كلها مديح للرئيس العراقي بحيث وجهت رسالة بعد اثني عشر يوما الى حكام خليج تقر بأن هزيمة العراق في الحرب ستكون مضرة بالمصالح الاميركية[٢٤].

وتم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي في تشرين الثاني (١٩٨٤) وقد شهد هذا العام تحولا في الموقف الاميركي في أعقاب دراسة وضعها مجلس الأمن القومي تشير الى إن اندحار العراق يعني خلق وضع يهدد المصالح الأمريكية في الخليج ، وانه ينبغي مساندة العراق .. فظهر ميل اميركي نحو العراق ، وفي هذا الإطار زار (ميرني) دول المنطقة في نيسان (١٩٨٤) وعرض فكرة الحصول على تسهيلات خليجية للقوات الأمريكية مقابل حماية جوية أمريكية للجيش العراقي ، ومنع أي انتصار حاسم لإيران على العراق .

بعد عامين من نجاح رامسفيلد في اعادة العلاقات على مستوى السفارات، سأله صحيفة شيكاغو تريبيون عن أكثر عمل يثير فيه الاعتزاز اجاب انه"استعادة العلاقات مع العراق"[٢٥].

ربما من المدهش ان نعرف ان فترة رئاسة ريغان وبدايات حكومة جورج بوش الاب كانت لدى الاميركيين علاقات وثيقة وداعمة الان، لكن كما يقال في المثل الشائع (عدو عدوي صديقي). جراء هذه السياسة الاميركية الحاذقة قامت الحكومة الاميركية بتزويد صدام بأحدث الصور التي تلتقطها الاقمار الصناعية والتي تبين مواقع القوات الايرانية وتحركاتها مما قلب الامر لصالح الجيش العراقي، فضلا عن تقديم قروض لنظام صدام كان من المحتمل كما يلاحظ وليام بولك ان ينهار الاقتصاد العراقي دونها. كما تم ترتيب(مع اخرين) او تزويد

---

[24] أريك لوران، حرب آل بوش، ترجمة سلمان حرفوش، بيروت، دار الخيال، ٢٠٠٣، ص٤٤

[25] المصدر نفسه، ص ص٤٤-٤٥.

الجيش العراقي بالقنابل العنقودية والاسلحة الكيمياوية والبيولوجية، بل قدمت بعض المساعدة لغرض حصول العراق على سلاح نووي.

ويذكر بيتر و.غالبريث في كتابه "نهاية العراق" مفارقات التحول في الموقف الاميركي ازاء العراق في حربه مع ايران، ففي العام ١٩٨٢ شطب اسم العراق من قائمة الدول الداعمة للأرهاب، رغم عدم حدوث تغيير يذكر في دعم العراق لجماعات فلسطينية متطرفة كانت تمثل القلق الرئيسي من الارهاب انذاك. ثم بادرت الادارة الاميركية في العام ١٩٨٣ الى تقديم ضمانات شركة commodity credit corporation التابعة للحكومة لمشتريات العراق من السلع الزراعية الاميركية، ووفرت قروضا من بنك الاستيراد والتصدير(Ex_Im bank) للعراق في العام ١٩٨٤. وفي الوقت الذي كانت فيه ضمانات القروض مخصصة لتمويل مشتريات السلع الزراعية والبضائع المصنعة الاميركية، الا انها ساهمت في المجهود الحربي العراقي من خلال تمكينه من تحويل مبالغ اخرى للأغراض العسكرية، بحلول العام ١٩٨٨ كانت اعانات الولايات المتحدة للعراق قد بلغت قرابة مليار دولار سنويا.

في العام ١٩٨٣ امرت ادارة ريغان وكالة الاستخبارات المركزية بإشراك العراق في معلومات الاستخبارات الواردة من ساحات القتال، وقام ضابط اتصال بإطلاع العراقيين على مواقع الوحدات الايرانية، مما مكن العراق من توقع الهجمات الايرانية والاعداد لها. فتمكن العراقيون_ بفضل الاستخبارات التي قدمها الاميركيون_ من استهداف حشود القوات الايرانية بالأسلحة الكيماوية. وكانت الادارة الاميركية-على حد ما يذكره غالبريث- على علم مؤكد بالطريقة التي تستخدم بها هذه المعلومات الاستخباراتية. هكذا كانت وزارة الخارجية تنتقد علنية استخدام العراق لأسلحة كيماوية، في الوقت الذي كانت فيه الادارة تعمل بسرية وفعالية.

في اذار ١٩٨٤ رفع الامين العام للأمم المتحدة تقريرا اعده عدد من الخبراء الى مجلس الامن حول استخدام العراق لأسلحة كيماوية، فوزع المندوبان الهولندي والبريطاني مشروع قرار يدين استخدام الاسلحة الكيماوية (دون توجيه اللوم الى العراق بالتحديد)،

ولكن الولايات المتحدة لم تتخذ تدابير تذكر لتأييد حليفتيها. الا ان وزارة الخارجية التقت وزير حمدون السفير لدى الولايات المتحدة للتباحث حول كيف كان لمجلس الامن ان يتعامل مع هذه القضية بطريقة تثير اقل مايمكن من الاعتراضات على بغداد. لم يكن العراق يرغب في تبني مجلس الامن قرار حول الموضوع (اذ كان من الممكن ان تترتب عليه عواقب قانونية) وطلب بدلا عن ذلك تأييد الولايات المتحدة في تحديد اي اجراء ببيان يصدره رئيس المجلس فاستجابت ادارة ريغان وتحققت للعراقيين النتيجة التي اردوها. اما لدى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان فذهبت الادارة الى ابعد من ذلك، حين عارضت بشكل نشط اصدار قرار يدين استخدام العراق لأسلحة كيماوية[٢٦].

وفي (٢٦- تموز-١٩٨٥) فتحت الولايات المتحدة مكتبا تجاريا في العراق ، كما تم تشكيل هيئة العمل العراقية - الأمريكية في حزيران (١٩٨٥) وهي تهدف الى توسيع مجالات التعاون والتعرف على شروط وقوانين العمل في القطر العراقي ، وقد ضمنت هذه الهيئة (٤١) شركة. وقد استفاد العراق من القروض الأمريكية في تطوير صناعاته ، حيث انه حصل عام (١٩٨٥) على (٦٨٠) مليون دولار عام (١٩٨٥) وعلى (٨٠٠) مليون دولار عامي ١٩٨٦- ١٩٨٧.

الا ان المخاوف الاميركية من العراق بقيت ماثلة ويعبر عنها تأكيد كيسنجر من ان خروج أي من العراق او إيران منتصرا من الحرب سيوقع مشاكل عديدة أمام المصالح الأمريكية بالأخص إن انتصر العراق ، لان الأخير من أكثر بلدان أوبك تطرفا في الأسعار على الرغم من التنازلات التي حصل عليها..)[٢٧].

من عاصفة الصحراء ١٩٩١ الى الصدمة والترويع ٢٠٠٣

كان من المخيب بالنسبة للولايات المتحدة خروج العراق من الحرب مؤهلاً للعب دور اقليمي معززاً بقدرات وامكانات عسكرية وتقنية وكان على الولايات المتحدة ان تنتظر

---

[26] بيتر و غالبريث، نهاية العراق- كيف تسبب القصور الاميركي في اشعال حرب لانهاية لها، ترجمة: أياد أحمد بيروت، الدار العربية للعلوم،٢٠٠٧ ص ٢٨_٢٩.

[27] سعد سلوم، مصدر سبق ذكره

حتى تخطئ القيادة العراقية بدخول الكويت عام ١٩٩٠ مع ما يشاع عن الضوء الاخضر الذي اعطته السفيرة الاميركية لصدام بغزو الكويت والذي يذكر كاستدارج الى فخ منصوب.

يذهب الكاتب الاميركي"وليم بولك" الى ان تصريحا قويا وواضحا مفاده ان اميركا من الممكن ان تحمي الكويت كان من شأنه ان يوقف صدام عند حده، لكن السفيرة الاميركية لم تقدم مثل هذا التصريح[٢٨].

رد الفعل الاميركي كان سريعا ونموذجيا، تم تحرير الكويت وتدمير القدرات العسكرية العراقية الا ان فرص العراق بالتعافي والعودة للعب دور اقليمي كانت واردة لذا جاءت استراتيجية الاحتواء المزدوج للعراق وايران في عهد إدارة (كلنتون) لتحكم اتجاه العلاقة في بعدها التصارعي، الا إن استراتيجية الاحتواء المزدوج فشلت في تحقيق أهدافها، لذلك عمدت واشنطن إلى تشكيل فريق عمل لإعادة النظر في الخيارات المتوفرة حيال منطقة الخليج العربي وقد بلور الفريق تقريراً عن الاستراتيجية الأمريكية أطلق عليه (الأحتواء المتمايز) ولم يقترح التقرير سياسة بديلة وإنما أقترح اجراء تعديلات ، أهمها: تخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق مع الإبقاء على الحصار العسكري وأجراء حوار مع إيران بعد خطوات متبادلة تفتح ثغرة في ما أعتبره (الطريق الذي مازال مسدوداً) وإن هذا التقدير لم يناقض جوهر السياسة الأمريكية القائمة على عدم رفع الحصار طالما استمر النظام القائم، أنما دعا إلى تخفيفه على الصعيد الاقتصادي كما إنه أكد على ضرورة الرد الحاسم إذا خطر للعراق تجاوز الخطوط المرسومة خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل وتهديد الدول المجاورة.

العقوبات المفروضة على العراق لم تؤت اكلها، ومن جراءها تحطم المجتمع المدني في العراق في حين ازداد نظام صدام قوة وشراسة في الداخل. ونتيجة للضغط الشعبي والصور المنقولة عن معاناة المدنيين تم توقيع اتفاق النفط مقابل الغذاء ١٩٩٥.

ويلاحظ وليم بولك ان تخفيف العقوبات تم بشكل غير رسمي وبصورة سرية بقيادة الولايات المتحدة. ووفقا لتقرير مجلس الشيوخ الاميركي، كان المشترون الكبار للنفط العراقي المخفض سعره كثيرا هم شركات النفط الاميركية والتي كانت مشترياتها تسهل احيانا من قبل

---

[٢٨] وليم بولك. لكي نفهم العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص١٧٨.

الحكومة الاميركية. وهذه المشتريات بما تنطوي عليه من تقديم عمولات سرية لنظام صدام من شأنها ان تشوه السياسة الاميركية المعلنة[٢٩].

بعدئذ طرأ تحول على استراتيجية الاحتواء الأمريكي ضد العراق بالانتقال من الاحتواء شبه السلمي المعتمد على تخفيف العقوبات و التفتيش والرقابة الدولية إلى الاحتواء العسكري عن طريق استخدام القوة المباشرة سيما بعد فشل خطط لاغتيال صدام او التخطيط لانقلاب ضده في ما عرف بنظرية الرصاصة الذهبية مما حتم التدخل المباشر الذي انتهى بأحتلال العراق وأسقاط نظام صدام حسين ٢٠٠٣. ومن الراجح ان جذور ومقدمات احتلال العراق ترتبط بالتخطيط لاحتمالات شن حرب على العراق بدأت قبل حوالي ربع قرن من الزمن عندما دشن الاميركيون اول تدريبات عسكرية تستهدف احتلال العراق عام ١٩٧٣ حين واجهت القوات الامريكية المتدربة جنوداً يرتدون الزي العسكري العراقي في صحراء "موهافي" الواقعة في شرقي ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة اثر تاميم العراق لنفطه عام ١٩٧٢.كما تم التحضير لدراسة شكلت وثيقة بالغة الاهمية أعدت للكونغرس الامريكي عام ١٩٧٥ كدراسة جدوى احتلال منابع النفط في دول الاوبك[٣٠].

المبحث الثالث

العلاقات الاميركية العراقية بعد الاحتلال الاميركي للعراق ٢٠٠٣

برنامج لتغيير الشرق الاوسط من خلال النموذج العراقي

(حرب العراق أو تحرير العراق أو احتلال العراق أو حرب الخليج الثالثة) هي بعض من أسماء كثيرة أستعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى إحتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قرارها المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣.

ومن الأسماء الأخرى التي أطلقت على هذا الصراع هي "حرب العراق" و"حرب الخليج الثالثة" و"عملية تحرير العراق" وأطلق المناهضون لهذا الحرب تسمية "حرب بوش"

---

[29] سعد سلوم، مصدر سبق ذكره.

[30] انظر على سبيل المثال: امريكا تغزو الخليج، دراسات الكونغرس الامريكي، ترجمة: وجيه راضي، دار الجليل، بيروت، ١٩٩١.

على هذا الصراع. وبدأت عملية غزو العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ من قبل قوات الإئتلاف بقياده الولايات المتحدة وأطلقت عليه تسمية ائتلاف الراغبين وكان هـذا الائـتلاف يختلـف إختلافا كبيرا عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية لأنه كان ائتلافا صعب التـشكيل. شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة ٩٨% من هذا الأئتلاف. تـسببت هـذه الحرب بأكبر خسائر بشرية في المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عـدة عقود.

كان الغزو سريعا بالفعل فبعد حوالي ثلاثة اسابيع سقطت الحكومة العراقيـة، وقـد اعتمدت قيادات الجيش الأمريكي على عنصر المفاجاة فكان التوقع السائد هو ان تسبق الحملة البرية حملة جوية كما حدث في حرب الخليج الثانية فكان عنصر المفاجئة هنـا هـو البـدء بالحملتين في ان واحد وبصورة سريعة جدا اطلقت عليها تسمية "الصدمة والترويع" Shock and Awe وكان الاعتقاد السائد لدى الجيش الأمريكي انه باستهداف القيادة العراقية والقضاء عليها فان الشعب العراقي سوف ينظم للحملة وسوف يـتم تحقيـق الهـدف باقـل الخـسائر الممكنة[٣١].

ويذهب ريتشارد كلارك في كتابه (في مواجهة جميع الأعداء) أن "بول وولفـوفيتز" نائب وزير الدفاع السابق وأحد أشد المحافظين الجدد تطرفاً كان خلال شهور طويلة يؤكد بأن الهدف الرئيسي يجب أن يكون (الإرهاب العراقـي) لا القاعـدة، وهـذا رغـم أن دوائـر الاستخبارات الأمريكية لم تعثر على أي دليل على تبني العراق لعمليات إرهابية ضد أميركا. غير أن هجمات ١١ سبتمبر منحت وولفوفيتز وكثيرين من أمثاله ممن كانوا طوال التسعينات يرغبون بمهاجمة العراق، الفرصة لتحويل تركيز الرد الأمريكي من القاعدة إلـى العـراق. حتى أنهم وصفوا العراق بأنه أكبر خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي. وكان الدافع الحقيقـي وراء ذلك حسب كلارك هو:

- تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي بالقضاء على بلد عربي كبير ومعاد

---

[٣١] الغزو الأمريكي للعراق، موضوع منشور في ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

- الحد من الاعتماد الأميركي على النفط السعودي بخلق مصدر آخر للنفط سهل وصديق[٣٢].

عقب الإطاحة بحكومة صدام حسين عام ٢٠٠٣ شهد العراق سلسلة من الانتخابات حيث جرت ثلاث عمليات اقتراع، كان الاقتراع الأول عبارة عن انتخاب الجمعية الوطنية أو ما يسمى أيضا بمجلس النواب العراقي أو البرلمان العراقي المؤقت الذي انبثقت عنه الحكومة العراقية الانتقالية , وكان الاقتراع الثاني عبارة عن تصويت على الدستور العراقي الدائم, وكان الاقتراع الثالث عبارة عن انتخابات عامة لاختيار مؤسسات حكم دائمة في العراق[٣٣].

وكانت الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الثالثة حسب التسلسل الزمني التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وتشكلت الحكومة المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ لتحل محل سلطة الإئتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حل محلها الحكومة العراقية الانتقالية في ٣ مايو ٢٠٠٥ . وكانت الحكومة معترفا بها من قبل الولايات المتحدة والجامعة العربية وبعض الدول الاخرى كممثل شرعي للعراق، ولكن الولايات المتحدة أحتفظت بصلاحيات واسعة في العراق وكانت هي صاحبة القرار النهائي أثناء فترة الحكومة المؤقتة[٣٤].

وكانت قد وظفت غزوها للعراق بما يكشف عن خطة اميركية شاملة لتغيير المنطقة حيث جاء الاحتلال على خلفية من احداث ١١ من ايلول ليعلن برنامجا شاملا لتغيير الشرق الاوسط، فأرتبط منذ البداية بتنفيذ نظرية الدومينو في نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط وأقامة نظام تعددي وما ينطوي عليه ذلك من نشر مفاهيم حرية العمل السياسي وإقامة مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بمجملها على تشجيع التداول السلمي للسلطة وتحقق كما مشهد استمرار الصراع مع الولايات المتحدة، اذ ان مثل هذا التعددية ستحول دون وقوع

---

32 ريتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء، ترجمة وليد شحادة، الحوار الثقافي، ٢٠٠٤، ص٥٦، ٥٣، ٨٦. وكذلك رجب البنا، أمريكا (رؤية من الداخل)، دار المعارف بمصر، ٢٠٠٤، ص٣٣٣-٣٣٤.

33 الانتخابات العراقية، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

34 الحكومة العراقية المؤقتة من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

البلاد تحت سيطرة نظام شمولي فردي او حزب وحيد للسلطة، كما انها تدفع الى تبني سياسات برغماتية والابتعاد عن السياسات الايديولوجية السابقة، التي كانت تتبنى مواقف من العلاقة من الولايات المتحدة لا تستند الى معطيات واقعية، مما سبب الانغلاق عن العالم ورفض تبني اقتصاد السوق ومعطيات الاقتصاد الليبرالي.

هكذا انتهى (العراق العدو) وجاء (العراق/النموذج) ليخدم الخطة الاميركية القاضية بتغيير الشرق الاوسط، فكانت الفرصة متاحة للعب دور الصديق أوالحليف والشريك.

وجاء الوقت المناسب لحصول تبدل جذري في طبيعة التوجه السياسي والاقتصادي للنخب الحاكمة في العراق مما يمهد لهندسة علاقة غير تصارعية مع الولايات المتحدة، وتشجيع اقامة علاقات متوازنة معها بما يخدم صياغة أمثل لمستقبل العراق السياسي والاقتصادي .

آفاق جديدة للعلاقات الاميركية العراقية

وقد شهد العراق تحولا نوعيا في توجهاته الاقتصادية بعد الاحتلال الاميركي نحو اندماج اعمق في الاقتصاد الدولي، وفي ٢٦ نيسان صرح نائب وزير المالية الأميركي، روبرت كيميت، بان المسؤولين الاقتصاديين في العراق حققوا تقدما هائلا في إرساء أسس اقتصاد قائم على قوى السوق وذي اكتفاء ذاتي، بيد ان قطاعي الطاقة والمصارف يواجهان بعض التحديات.

ديفيد شلبي، الحكومة العراقية ترسي الاسس لاقتصاد قائم على قوى السوق[٣٥]. وذلك في الوقت الذي تقدمت فيه العلاقات الاميركية العراقية خطوات غير مسبوقة، وشملت جميع مجالات التعاون حيث أجرت المؤسسة الوطنية لتسويق النفط مفاوضات لبيع النفط الخام مع الشركات الأميركية التالية:

- شركة كوستال
- شركة فونيكس
- شركة تشيفرون

---

[٣٥] موقع وزارة الخارجية الاميركية، ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٦

- الحد من الاعتماد الأميركي على النفط السعودي بخلق مصدر آخر للنفط سواء وصديق[٣٢].

عقب الإطاحة بحكومة صدام حسين عام ٢٠٠٣ شهد العراق سلسلة من الانتخابات حيث جرت ثلاث عمليات اقتراع، كان الاقتراع الأول عبارة عن انتخاب الجمعية الوطنية أو ما يسمى أيضا بمجلس النواب العراقي أو البرلمان العراقي المؤقت الذي انبثقت عنه الحكومة العراقية الانتقالية , وكان الاقتراع الثاني عبارة عن تصويت على الدستور العراقي الدائم, وكان الاقتراع الثالث عبارة عن انتخابات عامة لاختيار مؤسسات حكم دائمة في العراق[٣٣].

وكانت الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الثالثة حسب التسلسل الزمني التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وتشكلت الحكومة المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ لتحل محل سلطة الإئتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حل محلها الحكومة العراقية الانتقالية في ٣ مايو ٢٠٠٥ . وكانت الحكومة معترفا بها من قبل الولايات المتحدة والجامعة العربية وبعض الدول الاخرى كممثل شرعي للعراق، ولكن الولايات المتحدة أحتفظت بصلاحيات واسعة في العراق وكانت هي صاحبة القرار النهائي أثناء فترة الحكومة المؤقتة[٣٤].

وكانت قد وظفت غزوها للعراق بما يكشف عن خطة اميركية شاملة لتغيير المنطقة حيث جاء الاحتلال على خلفية من احداث ١١ من ايلول ليعلن برنامجا شاملا لتغيير الشرق الاوسط، فأرتبط منذ البداية بتنفيذ نظرية الدومينو في نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط وأقامة نظام تعددي وما ينطوي عليه ذلك من نشر مفاهيم حرية العمل السياسي وإقامة مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بمجملها على تشجيع التداول السلمي للسلطة وتحقق كما مشهد استمرار الصراع مع الولايات المتحدة، اذ ان مثل هذا التعددية ستحول دون وقوع

---

32 ريتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء، ترجمة وليد شحادة، الحوار الثقافي، ٢٠٠٤، ص٥٦، ٥٣، ٨٦. وكذلك رجب البنا، أمريكا (رؤية من الداخل)، دار المعارف بمصر، ٢٠٠٤، ص٣٣٣-٣٣٤.

33 الإنتخابات العراقية، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

34 الحكومة العراقية المؤقتة من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

البلاد تحت سيطرة نظام شمولي فردي او حزب وحيد للسلطة، كما انها تدفع الى تبني سياسات برغماتية والابتعاد عن السياسات الايديولوجية السابقة، التي كانت تتبنى مواقف من العلاقة من الولايات المتحدة لا تستند الى معطيات واقعية، مما سبب الانغلاق عن العالم ورفض تبني اقتصاد السوق ومعطيات الاقتصاد الليبرالي.

هكذا انتهى (العراق العدو) وجاء (العراق/النموذج) ليخدم الخطة الاميركية القاضية بتغيير الشرق الاوسط، فكانت الفرصة متاحة للعب دور الصديق أوالحليف والشريك.

وجاء الوقت المناسب لحصول تبدل جذري في طبيعة التوجه السياسي والاقتصادي للنخب الحاكمة في العراق مما يمهد لهندسة علاقة غير تصارعية مع الولايات المتحدة، وتشجيع اقامة علاقات متوازنة معها بما يخدم صياغة أمثل لمستقبل العراق السياسي والاقتصادي .

آفاق جديدة للعلاقات الاميركية العراقية

وقد شهد العراق تحولا نوعيا في توجهاته الاقتصادية بعد الاحتلال الاميركي نحو اندماج اعمق في الاقتصاد الدولي، وفي ٢٦ نيسان صرح نائب وزير المالية الأميركي، روبرت كيميت، بان المسؤولين الاقتصاديين في العراق حققوا تقدما هائلا في إرساء أسس اقتصاد قائم على قوى السوق وذي اكتفاء ذاتي، بيد ان قطاعي الطاقة والمصارف يواجهان بعض التحديات.

ديفيد شلبي، الحكومة العراقية ترسي الاسس لاقتصاد قائم على قوى السوق[٣٥]. وذلك في الوقت الذي تقدمت فيه العلاقات الاميركية العراقية خطوات غير مسبوقة، وشملت جميع مجالات التعاون حيث أجرت المؤسسة الوطنية لتسويق النفط مفاوضات لبيع النفط الخام مع الشركات الأميركية التالية:

- شركة كوستال
- شركة فونيكس
- شركة تشيفرون

---

[٣٥] موقع وزارة الخارجية الاميركية، ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٦

-شركة موبيل

ومن المتوقع حسب خبراء في صناعة النفط العراقي أن تكون شركة هاليبرتون الأميركية كيه بي آر - التي كان يرأسها ديك تشيني في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ... والتي تعمل بقوة في العراق منذ عام ٢٠٠٣- أن يكون لها حاليا بالفعل عقود لإعادة تأهيل قطاع النفط فضلا عن تخصصها في توفير الوقود للجيش الأميركي وأعمال أخرى[٣].

وتشير تقديرات بعض خبراء النفط إلى أن تكلفة إعادة بناء البنية التحتية لصناعة النفط العراقي تتراوح بين ٣٠-٤٠ مليار دولار، فيما قدرها في فبراير/شباط ٢٠٠٧ ...

– فضلا عن إن عقود مشاركة الانتاج قد تدمر فرصة مهمة لاقامة اشراف فعال يوقف الفساد الحالي وسوء الادارة المالية في قطاع النفط العراقي[٤٠].

وفي جميع الاحوال فأن اهمية النفط العراقي(*) بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة أمر لايختلف عليه المحللون، ويمكن تحديدها في عدة نقاط نختصرها على الشكل التالي:

أولا– أن الولايات المتحدة أصبحت تعي تماما أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية, وأن هناك دولا عديدة تسعى للوصول إلى مستواها والتفوق عليها في المدى المنظور, وعليه كان لا بد لواشنطن أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودهم إليها, فكان النفط العراقي هو الوسيلة.

ذلك أن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، وعليه فإن قوتها الاقتصادية ترتكز بالأساس على النفط المستورد من الخارج وبالتحديد من الخليج, وسيطرة أميركا على هذا النفط سيعطيها المجال أكثر لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وأسعار النفط.. إلخ، ما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة غير مباشرة للإشراف الأميركي.

---

[٤٠] المصدر نفسه، ص١٩.

(*) من البدائل لعقود مشاركة الانتاج العقود التالية:

* تتمثل هذه البدائل بما يلي :

عقد مخاطر المهنة : حسب هذا النموذج تستثمر الشركة الاجنبية رأسمال وحين يبدأ الانتاج تستعيد ما تكلفته (من مبيعات النفط) + رسم ثابت بشكل عام عن كل برميل ينتج من النفط. وبذلك تستطيع الشركة زيادة ارباحها بزيادة معدل الانتاج. من جهة اخرى تتحمل الشركة مخاطر فشل العملية(خاصة اذا اشتمل الاتفاق على أعمال تنقيب) وقد استغلت الجزائر بشكل جيد آلية عقد مخاطر المهنة.

عقود إعادة الشراء : طورت ايران خلال عقد التسعينات من القرن الماضي عقود اعادة الشراء وطبقته على عدد من استثمارات حقول النفط . وهو يشبه الى حد بعيد اتفاق مخاطر المهنة لكنه يبرم عادة لفترة اقصر (٥-٧) سنوات من الانتاج ، تتلو (٢-٣) سنوات من التطوير تتولى بعدها شركة نفط الدولة المنتجة تشغيل المشروع وتحتفظ بكامل الايرادات. ويدفع أجر الشركة المستثمرة على شكل نفط وليس نقود، ويحسب على اساس نسبة منوية من رأس المال المستثمر. وبذلك تحصل الشركة على نسبة متفق عليها على استثماراتها، شريطة تحقيق معدل كاف من الانتاج

عقد التطوير والانتاج : صيغة جديدة من العقود طورها العراق في ظل نظام صدام حسين اواخر التسعينات تقوم بموجبه الشركة بتطوير وتشغيل حقل نفط لفترة محددة –عادة ١٢ سنة-بعد ذلك تنقل مهمة التشغيل الى شركة النفط الوطنية ، وتسلم الشركة خدمات تقنية بموجب " اتفاق خدمات تقنية" (غالبا لفترة ١٥ سنة اخرى) يحق للشركة خلالها شراء النفط ، اما بسعر السوق او بسعر خصم متفق عليه.

وتتباع هذه العقود تحد من الارباح التي تحصل عليها الشركات الاجنبية ، ما يضمن بشكل اكثر فاعلية دخل الدولة، كما تسمح بالتنازل عن الدرجة ذاتها من السيادة مثل عقود مشاركة الانتاج. كريك موتيت المصدر نفسه، عقود مشاركة الانتاج -التنازل عن مصدر سيادة العراق، ترجمة مركز Ubada، نوفمبر ٢٠٠٥ ص٣١

ثانيا- في حال استقرار الأوضاع بالعراق, فإن ذلك يمكن الشركات الأميركية من الوصول إلى ١١٢ مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن للبلاد وبعضهم يشير إلى ٣٠٠ مليار برميل, ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية, وهذا معناه أن السيطرة على العراق تعني الحصول على نحو ربع احتياطي العالم النفطي, دون أن نذكر الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأميركية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية والفرنسية والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم صدام.

ثالثا- تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم (نحو ١,٥ دولار للبرميل كحد أقصى) ولذلك فإن الأرباح هائلة. وعدا عن ذلك فإن الأهم هو الأرقام التي تتحدث عن نسبة الاحتياط ومعدلات الإنتاج إلى الاستهلاك, أي بمعنى آخر عدد السنوات التي سيستغرقها صرف الاحتياطي النفطي بمعدلات الإنتاج الحالية.

وخلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة سيستقر إنتاج النفط ويتجه فيما بعد للاستقرار بحدود خمسة ملايين برميل يوميا, والعراق وحده يمتلك قدرة عالية جدا على زيادة الإنتاج بكميات كبيرة جدا, إذ يعتقد بعض المحللين أن العراق في حدود السنوات الخمس القادمة سيبلغ قدرة السعودية الحالية أو بحدود ١٠ ملايين برميل نفط يوميا.

رابعا- وجود وسيطرة القوات الأميركية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد أميركا أو إسرائيل, وستكون القوات الأميركية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج النفطية لإفشال حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأي إستراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها, ويمكن أميركا أكثر من الضغط على منظمة أوبك لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي لدرجة قصوى، مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى إن لم تكن الدنيا[41].

41 النفط العراقي في الاستراتيجية الاميركية، موقع المعرفة، علي حسين باكير، الأربعاء ٢٠٠٦/٥/١

وشهدت مجالات التعاون الاخرى تطورا غير مسبوق، ففي آب/أغسطس، ٢٠٠٦، اتفقت الحكومتان العراقية والأميركية على العمل سوية من أجل تعزيز القطاع الزراعي في العراق من خلال دعم نظام التوسع الزراعي واستصلاح الأراضي في العراق.

وتنص الاتفاقية التي تم التوقيع عليها من قبل جوهانس ونائب رئيس الوزراء العراقي سلام الزوبعي في اب ٢٠٠٦ على تحقيق التوافق بين برامج منح الأراضي الخاصة بالكليات والجامعات الأميركية التي تتلقى تمويلا من الدولة وبين الجامعات الزراعية العراقية. وسيتلقى بعد ذلك طلاب وموظفو الجامعة العراقية وموظفو برنامج نظام التوسع الزراعي دورات تدريبية قصيرة الأجل ودراسات عليا طويلة الأجل في المؤسسات التعليمية الأميركية وفي المعاهد التابعة لوزارة الزراعة الأميركية.

وقد أثمرت الاتفاقية التعاونية عن قيام جهود مشتركة أخرى، بما في ذلك تحسين نظام الري وإدارة الموارد المائية ومكافحة الحشرات وغيرها من الآفات الزراعية.

وأفاد البيان أن المجالات الأخرى المحتملة للتعاون فيها تتضمن الحنطة والشعير والأرز والفواكه وإنتاج الخضار وتربية الأغنام والماعز والصحة الحيوانية.

ويقول البيان إنه سيتم بموجب الاتفاقية البناء على دورات التدريب الزراعي والمعونات الفنية والمساعدات الغذائية التي تقدمها وزارة الزراعة الأميركية للعراق منذ ٢٠٠٣[٤٢].

كما كانت سلطة التحالف المؤقتة في العراق قد منحت شركات المقاولات الامنية العاملة لحساب الحكومة الامريكية وغيرها حصانة مطلقة من المقاضاة امام القضاء العراقي بموجب قانون صدر عام ٢٠٠٣. وقد جدد العمل بهذا القانون قبل ايام قليلة فقط من حل سلطة التحالف (CPA) في شهر يونيو حزيران عام ٢٠٠٤

فهؤلاء الحرس، الذين يعتبرون مقاولين ثانويين وليسوا موظفين حكوميين، لا تسري عليهم القوانين الدولية ولا الانظمة الامريكية ولا القوانين العراقية، ولو انهم – من الناحية النظرية على الاقل – يخضعون لقوانين بلدهم الام[٤٣].

---

[٤٢] الولايات المتحدة والعراق توقعان على اتفاقية للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق، موقع وزارة الخارجية الامريكية، تاريخ النشر: ٠٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ آخر تحديث: ٠٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦

وقد كان في العراق، نهاية عام ٢٠٠٤، حوالي ١٥٠ ألف جندي أميركي، منهم حوالي ٣٠ ألفاً من المارينز أو الوحدات الخاصة النظامية، المجهّزة لتنفيذ أعقد العمليات العسكرية، وإلى جانب هذه القوات النظامية كان هناك أكثر من ٢٠ ألفاً من قوات خاصة تابعة لشركات أمن أميركية، والمشكلة في معظمها من جنود متقاعدين. في عام (٢٠٠٤) كانت الحكومة الأميركية قد رصدت لعقودها مع شركات الأمن أكثر من ٩٠ مليار دولار.

وحسب ما يذكر الصحافي الأمريكي "جيرمي سكاهيل" فأن موظفي الشركات الأمنية الخاصة يشكلون اليوم ثاني أكبر قوة في العراق، مضيفا ان هناك نحو مائة ألف في العراق، منهم ٤٨ ألفاً يعملون كجنود خاصين، تبعاً لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة الأمريكي .

وفي كتابه "مرتزقة بلاك ووتر[*].. جيش بوش الخفي" ، كشف سكاهيل بعض الجوانب الخفية عن عملهم بالعراق. اذ يروي بداية انطلاق شركة أو جيش بلاك ووتر الذي وصفه بأنه أقوى جيش للمرتزقة في العالم، بعد أن تبنى البنتاغون سياسة جيش الظل الخاص التي وفرت له أكثر من مائة ألف من المرتزقة يقاتلون في العراق لصالح الجيش الأمريكي.

وبلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة العاملة في العراق، فهناك أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق، وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت اسم اتحاد الشركات الأمنية في العراق ويتراوح الأجر اليومي للجندي (المرتزق) ما بين ٩٠٠ إلى ٣ آلاف دولار أمريكي، وهو ما يفسر استنزاف مليارات الدولارات من العراق.

---

43 ستيفاني هولمز، الوضع القانوني المبهم لمقاولي الامن في العراق، موقع بي بي سي، الجمعة ٢١ سبتمبر ٢٠٠٧

(*) من المهم التمعن بالحقائق التالية حول النفط العراقي :

- يبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو ١١٢ مليار برميل.
- ونسبة ٨٠% من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة، ولذلك يقدر هذا الاحتياطي غير المؤكد بحدود ٣٦٠ مليار برميل.
- ويبلغ احتياط النفط العراقي حوالي ١٠,٧% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
- ويحتل العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية.
- ويبلغ الاحتياطي النفطي العراقي أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأميركي.
- ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم إذ تتراوح بين ٠,٩٥ و١,٩ دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل إلى عشرة دولارات.
- وفي العراق جميع أنواع النفط من خفيف ومتوسط وثقيل.
- ويوصف العنصر البشري العامل في قطاع النفط العراقي بأنه من بين أفضل العناصر كفاءة في الشرق الأوسط سيدي أحمد ولد أحمد سالم، النفط العراقي.. الاحتياطي والإنتاج، موقع المعرفة، الاثنين ٢٠٠٧/١١/٥

ان القيمة المقدرة للعقد الذي فازت به شركة بلاكووتر (لخدمات الأمن)(*) حتى شهر تموز/سبتمبر ٢٠٠٦ بلغت ٣٣٧ مليون دولار. وعندما غادر بريمر العراق في يونيو من عام ٢٠٠٤ كان هناك أكثر من ٢٠ ألف جندي مرتزقة من قوات القطاع الخاص يمارسون نشاطا لا يخضع لرقابة أو سيطرة[٤٤].

احتكار العقود من قبل الشركات الاميركية التابعة للنخبة الاميركية الحاكمة

وقد أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش قراراً بحصر منح العقود الاقتصادية لإعادة إعمار العراق بالدول التي ساندت الولايات المتحدة في الحرب ومنع ثلاث دول رأسمالية من حق التمتع بتقديم عروض للحصول على تلك العقود، وهي فرنسا وألمانيا وروسيا.

إن قرار الرئيس الأمريكي بمنع الدول المذكورة وغيرها من المشاركة في الحصول على عقود إعادة إعمار العراق، مخالف للقانون الدولي حيث يمنع الاخير احتكار الحصول على عقود لدولة أو مجموعة من الدول الأخرى، وهناك معلومات تشير إلى أن المشاريع قد منحت أساساً حتى قبل بدء الحرب في العراق، وقد ادى منح العقود المذكورة للشركات الاميركية الى انسياب الموارد المالية الممنوحة كمساعدة لإعادة إعمار العراق ثانية إلى الولايات المتحدة من خلال تلك الشركات[٤٥].

ففي فترة واحدة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، منح أكثر من ٨٠ بالمائة من العقود الأساسية إلى الشركات الأمريكية، ويخمّن احد المصادر بان مجموع العقود التي استلمتها الشركات العراقية أثناء حكم سلطة الائتلاف المؤقّتة بلغ حوالي ٢ بالمائة فقط.

(*) شركة (بلاكووتر) : أسسها عام ١٩٩٧ ضابط سابق في القوات البحرية الخاصة الامريكية، مقرها في ولاية كارولينا الشمالية وهي واحدة من ٢٨ شركة مقاولات امنية عاملة في العراق، لها ٧٤٤ موظفا امريكيا و٢٣١ موظفا من دول اخرى و١٢ عراقيا يعملون على حماية نشاطات وزارة الخارجية الامريكية في العراق، وقد كانت مسؤولة عن حماية بول بريمر سلطة التحالف في الفلوجة عام ٢٠٠٤

[٤٤] جيني هولمز، الوضع القانوني المبهم لمقاولي الامن في العراق، موقع بي بي سي، الجمعة ٢١ سبتمبر ٢٠٠٧

[٤٥] سعد عبد الهادي، بين أكثر من ٦٠ شركة أمنية عاملة في العراق خارج أطر المساءلة القانونية شركة بلاكووتر.. تجني أكثر من البنادق المأجورة، جريدة المؤتمر، ٢٠٠٧-١٠-١.

[٤٦] سلام حبيب، ما هي الأهداف الكامنة وراء قرار حصر منح العقود بالشركات الأمريكية في العراق؟ الحوار المتمدن، الحوار المتمدن - العدد: ٦٨٢ - ٢٠٠٣ / ١٢ / ١٤

كان منها مبلغ – ٤,٥ £ مليار – يمثل قيمة العقود التي منحت إلى Halliburton وتابعتها Kellogg، و Brown and Root في العراق لعام ٢٠٠٣[٤٦].

وقد استطاعت سلطة الائتلاف المؤقّتة تركيز الأموال في أيدي الشركات الأمريكية بإصدار العروض غير التنافسية. ومن خلال سجلات الإنفاق يمكن أن نخمّن بأنّ حوالي ٦٠٪ بالمائة من العقود بين نيسان ٢٠٠٣ ونيسان ٢٠٠٤ أصدرت بغير تنافس إلى الشركات المفضّلة المختارة.

الجزء الأكبر من مليارات الدولارات من أموال إعادة البناء في العراق أنفقت إلى المقاولين الأساسيين الأمريكيين. وهم:

(تابعة لهالبرتون)–Kellogg- Brown and Root-
Parsons Delaware-
Fluor Corporation-
Washington Group- Bechtel Group-
.Contrack International- Louis Berger Perini-

يعمل هؤلاء المقاولون الأساسيين كـ"البوّابين"، الذين يسيطرون على الدخول إلى السوق العراقية.

تقريبا كلّ المندوبين الأجانب في مؤتمر إعادة البناء في العراق ٢٠٠٥ الذي عقد في الأردن كانوا يتعاقدون مع المقاولين الأساسيين الأمريكيين بدلا من الشركات العراقية. طبقا للوفود البريطانية، لم تعقد صفقة واحدة مع رجال الأعمال العراقيين خلال طيلة أيام المؤتمر الأربع[٤٧].

ومن جانب أخر يذكر Dave Whyte ان الإيرادات النفطية العراقية قد سلمت إلى سلطة الائتلاف المؤقّتة نقدا على شكل اوراق من فئة أل ١٠٠$ دولار، كل حزمة فيها ١٠٠،٠٠٠ الف دولار ووصف مسؤول في سلطة الائتلاف المؤقتة كيف وزّع النقد إلى المقاولين باليد من الشاحنات. إن قيام هذه السلطة بتوزيع المال نقدا مكنها من توزيع أموال

---

[46] المصدر نفسه.

[47] Dave Whyte، الشركات تنهب العراق- حقائق وأرقام مخيفه، ترجمة: كهلان القيسي،الحوار المتمدن - العدد ١٤٥٧ - ١٠/ ٢/ ٢٠٠٦

إعادة الأعمار بدون ترك أية إثباتات ورقية[٤٨]. مما فتح المجال للتلاعب وامكانيات الفساد وضيع فرصا ثمينة لاعادة اعمار العراق.

وفي كتابه "شركة العراق: احتلال مربح" يذهب براتاب شاترجي" مدير برامج مجموعة "مراقبة الشركات." الى الكثير من الوقائع المفيدة بهذا الصدد حول تفضيل الشركات الاميركية التي لديها ارتباطات بالنخبة الحاكمة الاميركية، منها انه بعد أيام قلائل من الاحتلال الأمريكي للعراق تم إسناد مهمة إصلاح أنظمة الطاقة والكهرباء والهاتف والمستشفيات إلى شركة بيكتيل **Bechtel** التي يقع مقرها في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا وذلك بعد أسابيع قليلة من تعيين المالتي بليونير ريلي بيكتيل **Riley Bechtel**وهو المالك الرئيسي لأسهم الشركة وعضو في مجلس الرئيس بوش للتصدير من أجل تقديم النصيحة للحكومة الأمريكية حول كيفية فتح الأسواق للشركات الأمريكية في الخارج.

كما يشرح الكاتب كيفية اعتماد الجيش الأمريكي بكثافة على الشركات الخاصة للقيام بالأعمال الروتينية في العمليات العسكرية بداية من طبخ الطعام للجنود وانتهاء بإصلاح الطائرات النفاثة المقاتلة وذلك في إطار البرنامج المسمى" برنامج تحفيز الإمدادات المدنية" والمسمى اختصارا "لوجكاب "**LOGCAP** الذي يعني أن الحكومة الفيدرالية لديها اعتماد مفتوح لإرسال مثل تلك الشركات لأي مكان في العالم للقيام بالعمليات الإنسانية والعسكرية نظير أرباح، وفي مقدمة تلك الشركات العاملة في العراق شركة هاليبرتون **Halliburton**ذات العلاقة الوطيدة بنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، أما مهمة الأمن فيعهد بها إلى عدد آخر من الشركات الخاصة مثل شركة "أنظمة الدفاع المحدودة" ودينكورب، والمتحدة لتوريد العسكريين المتخصصين والتي قامت بتدريب الجنود الأمريكيين في كل من الكويت والعراق على الرماية بالذخيرة الحية، وحتى المهام المتعلقة بالأعمال الاستخباراتية فلا تخلو من "البيزنس" من خلال الاستعانة بشركات مثل الشركة الدولية لتطبيقات العلوم التي

---

[٤٨] المصدر نفسه.

تقوم بإعداد بعض البرامج التي تساعد وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة على مراقبة التليفونات والفاكسات والبريد الإلكتروني[٤٩].

شركة "هاليبرتون" وحاميها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الرئيس التنفيذي السابق للشركة، يقول عنها براتاب في كتابه سابق الذكر إنها "المقاول الأكبر للحكومة الأمريكية في العراق" وإن أرباحها تعادل ثلاثة أضعاف شركة بيكتيل (أقرب منافسيها) فقد ربحت الشركة من عقودها مع الجيش الأمريكي هناك في عام 2003 نحو ٣,٩ مليارات دولار وهو ما يعادل ٦٨٠% من أرباحها في عام ٢٠٠٢، كما أنها حصلت على الجزء الأكبر من كعكة إعادة الإعمار بحصولها على عقود تعادل ٢ مليار دولار عن عام ٢٠٠٣، أما عقود خدمات النفط والإمدادات في العراق التي ذهبت للشركة فتقدر بـ٨ مليارات دولار، ولا عجب في ذلك إذا علمنا أن نائب الرئيس الأمريكي يمتلك ٤٣٣ ألف سهم من أسهم الشركة تساوي أكثر من عشرة ملايين دولار وأنه حصل على تلك الأسهم كجزء من مكافأة نهاية خدمته في الشركة عندما صار نائبا للرئيس الأمريكي عام ٢٠٠٠، وشملت تلك المكافأة مبالغ تدفع له سنويا -لأسباب تتعلق بالضرائب- بلغت في مجملها أكثر من نصف مليون دولار ما بين أعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، إضافة إلى معاش مبكر صوت مجلس إدارة الشركة على منحه إياه عند توقفه عن العمل، ومن ثم فلا عجب أن تحظى هاليبرتون بتلك المكانة[٥٠].

---

49 د. مجدي سعيد، لعراق.. شركة الاحتلال المربح، موضوع منشور في موقع اسلام اون لاين بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١.

50 المصدر نفسه.

تقوم بإعداد بعض البرامج التي تساعد وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة على مراقبة التليفونات والفاكسات والبريد الإلكتروني[٤٩].

شركة "هاليبرتون" وحاميها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الرئيس التنفيذي السابق للشركة، يقول عنها براتاب في كتابه سابق الذكر إنها "المقاول الأكبر للحكومة الأمريكية في العراق" وإن أرباحها تعادل ثلاثة أضعاف شركة بيكتيل (أقرب منافسيها) فقد ربحت الشركة من عقودها مع الجيش الأمريكي هناك في عام 2003 نحو ٣,٩ مليارات دولار وهو ما يعادل ٦٨٠% من أرباحها في عام ٢٠٠٢، كما أنها حصلت على الجزء الأكبر من كعكة إعادة الإعمار بحصولها على عقود تعادل ٢ مليار دولار عن عام ٢٠٠٣، أما عقود خدمات النفط والإمدادات في العراق التي ذهبت للشركة فتقدر بـ٨ مليارات دولار، ولا عجب في ذلك إذا علمنا أن نائب الرئيس الأمريكي يمتلك ٤٣٣ ألف سهم من أسهم الشركة تساوي أكثر من عشرة ملايين دولار وأنه حصل على تلك الأسهم كجزء من مكافأة نهاية خدمته في الشركة عندما صار نائبا للرئيس الأمريكي عام ٢٠٠٠، وشملت تلك المكافأة مبالغ تدفع له سنويا -لأسباب تتعلق بالضرائب- بلغت في مجملها أكثر من نصف مليون دولار ما بين أعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، إضافة إلى معاش مبكر صوت مجلس إدارة الشركة على منحه إياه عند توقفه عن العمل، ومن ثم فلا عجب أن تحظى هاليبرتون بتلك المكانة[٥٠].

---

49 د. مجدي سعيد، لعراق.. شركة الاحتلال المربح، موضوع منشور في موقع اسلام اون لاين بتاريخ ٢٠٠٥/٣١.

50 المصدر نفسه.

المبحث الرابع

مستقبل العلاقات الاميركية العراقية في ضوء اعلان مبادئ المالكي- بوش

ارساء المبادئ المشتركة لمستقبل العلاقات الاميركية العراقية

وفي ٢٦ تشرين الثاني٢٠٠٧ صدر عن البيت الابيض إعلان المبادئ الأميركي العراقي للصداقة والتعاون، وهو بحسب تحديد البيان " بيان نوايا مشتركة يرسي المبادئ المشتركة لرسم علاقاتنا في المستقبل".

من ذلك نفهم انه :

اولا: اعلان نوايا لم تدخل بعد في حيز الفعل، لكنها نوايا عبر عنها الطرفان اكثر من مرة لتعزيز العلاقة وتوضيح معالمها.

وهذا الاعلان استمرار لالتزام بدأ في آب ٢٠٠٧ اذ إن حكومتي العراق والولايات المتحدة ملتزمتان بإقامة علاقات طويلة الأمد كدولتين ذات سيادة تامة، مستقلتين وذات مصالح مشتركة.

فبيان ٢٦ آب الذي وقعه القادة السياسيون الخمسة، رئيس الوزراء نوري المالكي، الأعضاء الثلاثة لمجلس الرئاسة العراقي والزعيم الكردي مسعود البرزاني، يوم ٢٦ آب ٢٠٠٧، والذي أيّده الرئيس بوش ينص على ما يلي: "اعتبر القادة أن من المهم ربط تمديد العمل بالقرار ١٧٢٣ لعام آخر بإشارة الى إنهاء وضع العراق بمقتضى قرار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وما يواكب ذلك من استئناف وضع العراق الطبيعي كدولة كاملة السيادة والصلاحيات واستعادة وضع العراق القانوني الدولي، أي الوضع الذي كان يتمتع به قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في العام ١٩٩٠. وفي هذا الإطار أكد الزعماء على ضرورة التوصل الى إقامة علاقة طويلة الأجل مع الجانب الأميركي... تكون مبنية على مصالح مشتركة وتشمل مختلف المجالات بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية. وهذا الهدف ينبغي أن يتحقّق في المستقبل القريب[٥١].

---

[٥١] النص الكامل لاعلان المبادى الامريكي العراقي، بترا نت.. صحيفة تصدرها وكالة الأنباء الأردنية،الأحد ٢٠٠٧-١٢-٢

أما الرئيس جورج بوش فقد أيد من جانبه بيان ٢٦ آب. اذ قال "إنني أرحب وأقبل الرغبة المعلنة للقيادة العراقية بتطوير علاقة طويلة الأجل مع الولايات المتحدة ترتكز على المصالح المشتركة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بتطوير هذه العلاقة وتمتين الروابط الدبلوماسية والإقتصادية والأمنية مع الحكومة والشعب العراقيين"[٥٢].

- "إن القادة العراقيين مدركون أن نجاحهم سيقتضي مشاركة سياسية واقتصادية وأمنية أميركية تتجاوز فترة ولايتي الرئاسية. وقد طالب القادة العراقيون بعلاقة دائمة مع أميركا ونحن على استعداد للمباشرة ببناء تلك العلاقة، بصورة تصون مصالحنا في المنطقة وتقتضي وجود عدد أقل من القوات الأميركية"[٥٣].

وبهذا الامر عبر الجانبان بصورة صريحة عن رغبتهما في تطوير العلاقة وتدعيم اسسها وبذلك تحقق الايجاب والقبول بين الطرفين لعقد الاتفاقية او اعلان المبادىء.

وثانيا: البيان يتعلق بارساء المبادىء المشتركة التي ستسير عليها العلاقات بين الطرفين مستقبلا ومن ثم فأنه سيحدد الخطوط العريضة التي ستتناولها المفاوضات مستقبلا بالتفصيل.

وعلى الرغم من ان البيان هو اتفاق غير ملزم بحسب التصريحات، الا اننا نجد اشارة واضحة الى نطاق التزام الطرفين به من حيث المباشرة بالمفاوضات حيث ذهب البيان الى انه " بهذا الإعلان يلتزم قادة العراق والولايات المتحدة بالمباشرة بالتفاوض حول الترتيبات الرسمية التي تحكم هذه العلاقة".

وقد اشار البيان الى طلب النخبة السياسية الحاكمة في العراق ورغبة صانعي القرار الاميركيين في تطبيع العلاقات بين الجانبين ومن ثم هناك ايجاب من قبل الطرف الاول وقبول من الطرف الثاني بما يظهر الاعلان او البيان بصورة اتفاق ابتدائي او أولي يفصح عن نية الطرفين وكاشفا عنها، بما يرتب التزامات متبادلة بينهما تتعلق بكشف المفاوضات اللازمة لتفعيل الاتفاق حيث كشف الاعلان عن مطالبة "القادة العراقيون بعلاقة دائمة مع أميركا، ونحن نسعى لإقامة علاقة دائمة مع عراق ديمقراطي. ونحن على استعداد

52 (من كلمة الرئيس بوش في قاعدة كيركلاند الجوية بولاية نيو مكسيكو، ٢٧ آب/أغسطس، ٢٠٠٧) المصدر نفسه

53 (من خطاب الرئيس بوش الى الأمة من البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٧) المصدر نفسه

بناء تلك العلاقة بصورة مستديمة تصون مصالحنا المتبادلة وتشيع الإستقرار الإقليمي ويقتضي مرابطة عدد أقل من قوات التحالف".

ويكشف هذا الامر عن جملة من المسائل التي نسوق حولها الملاحظات الاتية:

١- الاستعداد الاميركي لبناء العلاقة بصورة دائمة تتجاوز الوضع المرحلي الحالي من خلال اطار القوات متعددة الجنسيات، وذلك على نحو (حسب النص الذي يعكس وجهة النظر الاميركية) يصون المصالح المتبادلة ولكن الاخيرة تحتاج الى تقديرها من قبل كلا الطرفين كل من جهته، وقد تتلاقى المصالح وقد تتقاطع او تتعارض سيما اذا كانت تتعلق بتحقيق بعض الاهداف في المنطقة بشكل عام، لذا نجد النص يذهب الى ان بناء العلاقة يشيع الاستقرار الاقليمي وقد لايعني ذلك تشجيع مبادرات السلام فحسب انما خوض الحرب من اجل تحقيق الاستقرار وهو ما يجعل مفهوم الاستقرار الاقليمي مفهوما نسبيا يعكس وجهة النظر الاميركية فحسب، من حيث :

تحقيق الاستقرار الاقليمي قد يعني ضمان امن اسرائيل وضمان استمرار تدفق النفط

وسائل تحقيق هذا الاستقرار قد تتضمن سياسة الضغط والاحتواء عن طريق العقوبات او عن طريق الحرب المباشرة تجاه دول الجوار مثل سوريا و ايران.

من جهة اخرى اشار البيان الى بناء العلاقة بما يحقق ترابط أقل عدد من القوات الاميركية وهذا يعكس لا شك الرغبة الاميركية في تجاوز الضغوط والصراع بين الحزبين الاميركيين على مستقبل الوجود العسكري الاميركي في العراق والجدل المشتعل بينهما حول الانسحاب من عدمه، وبطبيعة الحال فإن تفويض مجلس الامن للقوات متعددة الجنسيات في العراق والذي يعد الغطاء الشرعي للوجود الاميركي في العراق سيستبدل بأتفاقية تشرعن العمل اطار ثنائي لمستقبل الوجود الاميركي في العراق سيما وان هناك عدة قواعد اميركية في العراق لا بد من ترتيب وضعها في اطار قانوني كما هو عليه الامر في القواعد الاميركية في الخليج العربي وفي اليابان والمانيا وكوريا الجنوبية وغيرهما، حيث يمكن للقوات المتطورات والتدريبات العسكرية واستعمال القواعد في تأمين القوات المرابطة في العراق الى غير ذلك من المهام والاحتياجات.

وبهذا الصدد تتضارب التصريحات من قبل المسؤولين الاميركيين حول أمد ومستقبل بقاء القوات الاميركية في العراق، ففي الوقت الذي أقر فيه مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون هو الثالث من نوعه، يقضي برفض إقامة أية قواعد عسكرية دائمة للقوات الأمريكية في العراق، فيما يُعد مواجهة بين الديمقراطيين، الذين يسيطرون على غالبية مجلسي الكونغرس، وإدارة الرئيس الجمهوري جورج بوش.وقد صوت لصالح القرار، الذي يتضمن أيضاً نصاً يحول دون سيطرة الولايات المتحدة على الموارد النفطية في العراق، ٢٦٩ عضواً، من الديمقراطيين والجمهوريين، فيما عارضه ٢٤ عضواً فقط، جميعهم من نواب الحزب الجمهوري.وفور إقرار مشروع القانون، قالت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، وهي نائبة ديمقراطية من ولاية كاليفورنيا: "هذا القانون يظهر بوضوح أن الولايات المتحدة لا تنوي البقاء إلى ما لا نهاية في العراق."وأضافت بيلوسي قائلة: "كان لابد من اتخاذ مثل هذا الإجراء، لتوضيح الأمر جلياً، بعد صدور عدة تقارير متضاربة من بالإدارة، حول الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية في العراق."[٥٤]

وذلك في الوقت الذي صرح فيه روبرت عييتس (سكرتير إدارة الدفاع الأمريكية) في زيارة له لقيادة الباسفيك- هنولولو " أن الولايات المتحدة تبحث عن "وجود ثابت طويل الأمد" في العراق وفق اتفاقية مع الحكومة العراقية". وذهب للقول "يُعتبر النموذج الكوري أحد الخيارات، وعلاقاتنا الأمنية مع اليابان خيار آخر،".

تتواجد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية منذ انتهاء الحرب الكورية ١٩٥٣ وفي اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.وقد أكّد المتحدث باسم البيت الأبيض خلال نفس التاريخ رغبة بوش بتواجد عسكري أمريكي في العراق في سياق دعوة الحكومة العراقية المضيفة. "إن الوضع في العراق، وفي الحقيقة، الحرب الطويلة الأمد على الإرهاب هي أمور تتجه لتأخذ وقتاً طويلاً،" حسب قوله[٥٥].

---

[54] الشرق الأوسط، مجلس النواب يرفض قواعد عسكرية أمريكية دائمة بالعراق، ٢٠٠٧/٠٧/٢٩ موقع السي النادي العربي.

[55] الولايات المتحدة مستمرة ببناء القواعد العسكرية في العراق...ترجمة: د. عبدالوهاب حميد رشيد، موقع شعبية الصادر عن اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية.

مثل هذه التصريحات، بما تُرافقها من خطط عسكرية، تعني بوضوح فرض استمرار بقاء القوات الاميركية لآمد بعيد، وتعبر عن شكلية المناقشات الجارية في الولايات المتحدة- في الكونغرس، الصحافة والرأي العام- بشأن وضع حد للتواجد الاميركي في العراق.

وقد استعرض تقرير بحثي صادر في شهر يوليو ٢٠٠٧ عن مركز "جلوبال ريسيرش" الكندي لأبحاث العولمة شبكة القواعد العسكرية الأمريكية العريضة في العالم من قواعد أرضية وبحرية وجوية أو حتي قواعد تجسسية ومخابراتية في كل بقاع الأرض تقدر بحوالي سبعمائة أو ثمانمائة قاعدة تكلف الولايات المتحدة سنويا مئات المليارات من الدولارات من ضمنهاعشرين قاعدة في العراق تكلفت ١،١ مليار دولار.

ومع زيادة شعور الولايات المتحدة بالخطر بعد هجمات ١١ ايلول أضيفت سبع دول جديدة الي قائمة الدول التي تسمح بوجود قواعد عسكرية أمريكية علي أراضيها. وبعد أن كان هناك ٢٥٥ ألف جندي أمريكي منتشر في دول أجنبية عام ٢٠٠٢ قبل أن تحدث هجمات ١١ ايلول آثارها . أصبح الآن عددهم ٣٢٥ ألفا منتشرين في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية والشرق الأوسط ووسط آسيا واندونيسيا والفلبين واليابان. ويشير التقرير الي أن العديد من القواعد الجديدة التي أنشأتها الولايات المتحدة مؤخرا هي قواعد تجسسية ومخابراتية متصلة بالأقمار الصناعي[٥٦].

هذا مع العلم بأن تسمية قواعد "دائمة الوجود" يتم إطلاقها بواسطة البنتاغون على القواعد العسكرية الأمريكية التي يتم اعتمادها للبقاء لفترة طويلة الأجل، وتكون تمأماً مثلها مثل القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة داخل الولايات المتحدة الأمريكي[٥٧].

ثالث خطوات لتطبيع العلاقات الاميركية العراقية

يرسم الاعلان ثلاث خطوات من شأنها تطبيع العلاقات الأميركية العراقية بصورة تنسجم مع سيادة العراق وتساعده على استعادة وضعه الذي يستحقه في المجتمع الدولي :

---

[٥٦] خريطة جديدة للقواعد العسكرية الامريكية في العالم تكشف عن انشاء ٢٠ قاعدة في العراق بكلفة ١,١ مليار دولار، موقع المرصد العراقي بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٠٩

[٥٧] علي الطالقاني، ضمن اهداف الإتفاقية الخفيّة: نوايا امريكية للبقاء العسكري في العراق، موقع شبكة النبأ المعلوماتية http://www.annabaa.org

١- (أعلان المبادىء) الخطوة الاولى يمثلها الاعلان نفسه فهو اعلان نوايا كما اسلفنا يعكس رغبة الطرفين في تدعيم وبناء العلاقة، لكنه من جهة اخرى لم يشر الى قضايا مثل جدولة الاحتلال بل هو يقطع بموضوع مستقبل الوجود الاميركي في العراق بالاشارة الى مرابطة عدد أقل من القوات، كما انه لم يعرض على البرلمان على الرغم من اهميته القصوى المتعلقة بمصير البلد واستقلاله وهندسة مستقبله على جميع الصعد.

٢- الخطوة الثانية تتمثل بالتجديد لعام نهائي لتفويض قرار الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وذلك للدخول في مرحلة جديدة اطلق عليها الاعلان تسمية "ما بعد الوجود الدولي" ولم يستخدم الاعلان تسمية "اممي" فليس هناك قوات للامم المتحدة مرابطة انما هناك قوات احتلال حول وضعها بشكل قانوني لاضفاء الشرعية على تواجدها من خلال تفويض مجلس الامن فاصبحت تحمل تسمية القوات متعددة الجنسيات منحت تفويضا رسميا " باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحفاظ على السلام والأمن" بما يعنيه ذلك من استخدام القوة.

وبذلك يقسم الاعلان التواجد الاميركي في العراق الى مرحلتين الاولى هي

-(مرحلة الوجود الدولي) طبقا لتفويض قرار مجلس الأمن المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

-(مرحلة ما بعد الوجود الدولي) حيث سيلتزم الطرفان العراقي والاميركي بانتقال الطرفين الى المرحلة الجديدة من خلال هندسة وجود القوات الاميركية ووفقا للاتفاق الجديد، مما يعني ان الطرف الثالث وهو الامم المتحدة سيكون بعيدا عن المفاوضات ولن تكون هناك حاجة له ما دام طرفا العقد او الاتفاق يمتلكان الشرعية الكاملة لعقده وفقا للضوابط المعروفة دوليا لعقد الاتفاقات او المعاهدات الثنائية وتصديقها وايداعها الخ

وقد اشار الاعلان الى ان العراقيين قد عبروا عن" رغبتهم بتجاوز تفويض الفصل السابع للقوات المتعددة الجنسيات ونحن ملتزمون مساعدتهم على تحقيق هذا الهدف".

والحقيقة ان رغبة معظم العراقيين كانت متعلقة بجدولة الانسحاب ولم ترغب بتجاوز التفويض بقدر رغبتها بانسحاب القوات كقوات محتلة بغض النظر عن التفويض الذي تستند اليه هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن الهدف من تطبيق الفصل السابع او اخضاع العراق لنظام الامن الجماعي الدولي هو رد العراق الى حظيرة القانون الدولي وهو ما تمثله القرارات المتخذة بعد احتلال الكويت، سيما القرار ٦٦١ الذي فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على العراق والقرار ٦٧٨ الذي خول بأستخدام القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت.

الا ان القرارات الصادرة بعد ذلك منذ صدور القرار ٦٨٧ وحتى صدور القرار ١٤٤١ غذت تطوير اهداف شملت طائفة لا نهاية لها من المطاليب مثل التعويضات، نزع اسلحة العراق، تحديد الحدود، قضايا الارهاب، تطويق النظام السابق ...الخ

في حين كانت القرارات الصادرة بعد الاحتلال منذ صدور القرار١٤٨٣ تعالج المتغيرات الطارئة بفعل الاحتلال ومسؤولية الدول القائمة به وقضايا الشرعية وانتقال السلطة ومحاربة الارهاب وادارة البلاد واعاة البناء على الرغم من ملاحظة مجلس الامن المتكررة عن كون الحالة العراقية ما تزال تشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين.

الامم المتحدة ستصبح اذن خارج نطاق اللعبة بعد ان تم توظيفها لخدمة الاهداف الاميركية خلال الفترة السابقة وسيخرج العراق من الخضوع للفصل السابع ليخضع لالتزامات جديدة ترتبها اتفاقية ثنائية ستتضح تفاصيلها خلال المفاوضات المقبلة لكن رسمت ملامحها الاساسية من خلال الاعلان الحالي.

٣- (التفاوض حول مستقبل العلاقات) الخطوة الثالثة تتمثل بالتفاوض بشأن ترتيبات تفصيلية ستنظّم العلاقة الثنائية بعد انتهاء تفويض قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

حيث يشير الاعلان الى انه " بعد تمديد العمل بتفويض الفصل السابع لمدة عام واحد، سنبدأ بالتفاوض حول إطار يحكم مستقبل علاقاتنا الثنائية".

التفاوض حول الاطار الحاكم لمستقبل العلاقات يعني بداية عملية شاقة من المفاوضات بين الجانبين وبما ان طبيعة التفاوض معلنة حيث الهدف، اذ انها تفاوض من

أجل تطبيع العلاقة (Normalization) و المقصود بذلك " إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية او انهاء احتلال مؤقت، مثال ذلك العلاقة بين مصر واسرائيل والامم المتحدة عام ١٩٤٧ في عقب موقف غير عادي وبعد وقف قتال ووجود جو غير مستقر"[٥٨].

لكن ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار ان التفاوض بصدد الاطار الحاكم قد يفرز أما النتائج لصالح الطرفين وهو اذا ما انتهج الطرفان المتفوضان مبدأ المصلحة المشتركة او ما يعبر عنه بمباراة "اكسب واكسب" والاستراتيجيات التفاوضية التي يحاول الطرفان تبنيها هي تطوير التعاون الراهن وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض ومده الى مجالات جديدة"[٥٩].

أو سيكون التفاوض من أجل مكسب لأحد الاطراف وخسارة للطرف الآخر: وهذا النوع (win-Lose) يحدث عندما لا يتحقق توازن في القوة بين الطرفين، والاستراتيجيات التفاوضية المنتهجة هنا هي استراتيجيات تصارعية مثل إنهاك واستنزاف الخصم والحكم السيطرة عليه المصدر نفسه[٦٠].

طبيعة المفاوضات بين الطرفين الاميركي العراقي

تمثل المفوضات الطريق المألوف لعقد المعاهدات والاتفاقات الدولية والوسيلة الرئيسة لتنظيم وتنسيق العلاقات الثنائية . وكل طرف من اطراف العملية التفاوضية يمتلك سلطة تفاوضية معينة، نقاط قوة يرتكز عليها في أدارة عملية التفاوض، ولكونه من جهة اخرى، لايستطيع فرض ارادته ومطالبه على الطرف الآخر، لانه لايملك السلطة المطلقة التي تتيح له التحكم بالطرف الآخر تماما، ومن هنا كان لزاما عليه اللجوء الى التفاوض بوصفه المخرج الوحيد المناسب الذي يمثل اداة فعالة لها أكبر الاثر في حسم القضايا والمشاكل والوصول اتفاق يرضي الاطراف المتفاوضة"[٦١].

---

58 حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، المجلس الثقافي للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤، ص ٨٠.

59 المصدر نفسه ص٧٧-٧٨

60 المصدر نفسه ص ٧٨

61 احسان العارضي، فن ادارة المفاوضات، مركز الشهيدين الصدرين للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧

وبذلك يمكن القول بأن التفاوض سيكون عبارة عن "مشروع تعاوني يتم البحث من خلاله عن مصالح مشتركة بين الاطراف المتفاوضة للتوصل الى اتفاق"[٦٢] وجاء نص الاعلان مؤكد على ضرورة المفاوضات حول مستقبل العلاقات كإقرار ضمني بأن هناك مشاكل وعثرات وتجاذبات ستبرز حول تحديد ماهية العلاقات ومستقبلها مما سيتطلب من وفدي المفاوضات التباحث بشأنها وتبادل وجهات النظر والتحاور والنقاش شفاها او بتبادل المذكرات، والتنازل عن المواقف وتهيئة البدائل وممارسة التكتيكات التفاوضية واتباع اسلوب المساومات القائمة على عنصر المناورة وصولا الى نقطة التوازن وتحقيق الالتقاء والتوافق واقناع الطرف الآخر بوجهات النظر التي تحقق المصالح الوطنية.

ولاشك في ان ذلك يثير كثيرا من الاسئلة في الذهن مثل : هل ستكون الاهداف المعلنة للسياسية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ككل هي سقف ما تسعى المفاوضات الى بلوغه وتأطيره في اتفاق ثنائي؟ وهل ستتطابق الاهداف المعلنة من خلال اعلان المبادىء مع ما سيتم بلوغه من اهداف من خلال المفاوضات ؟ وهل ستتم المفاوضات بصورة سرية او علنية وهل ستنشر وقائع المفاوضات وسيتم الاطلاع على المجرى الذي تسير فيه؟ اذ كثيرا ما يكون من المرغوب فيه في المفاوضات إحاطتها بجانب من السرية من أجل ابعاد التأثيرات الخارجية سيما وان العراق محاط بعدد من دول الجوار التي ترغب بشدة في ان تأخذ علاقاته مع الولايات المتحدة طابعا يتماشى مع مصالحها وهو ما لايتوافق بالضرورة مع المصالح العراقية او المصالح الاميركية. واعلان المبادىء عن وقت انطلاق المفاوضات سوف يترك وقتا لوضوح وتنامي هذه التأثيرات تدريجيا مع اقتراب الموعد الحاسم لانطلاقها.

ومن المهم بالنسبة للطرف العراقي الاستعداد للمفاوضات لنيل اكبر مكاسب ممكنة، سيما وانه سيواجه فريقا محترفا من المفاوضين مسلحا بجميع القدرات والمهارات التفاوضية،و سيتم التفاوض حول مسألة في غاية الحساسية بالنسبة للسياسية الاميركية ومستقبلها في المنطقة الا وهي شكل وطبيعة وحجم الوجود الاميركي طويل الأمد في العراق وما سيرتبه ذلك من التزامات على العراق.

---

[٦٢] سيد عليوة، مهارات التفاوض-سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، ١٩٩٨، ص٨٧ .

ويمكننا تصور مرحلتين ستجري في سياقها المفاوضات هي:

قبل اجراء المفاوضات

قبل اجراء المفاوضات ينبغي طرح بعض الاسئلة ومحاولة ايجاد اجوبة لها لترتب طبقا لها استراتيجيات تفاوضي، مثلا:

بأي لغة سيكون نص الاتفاقية؟ واذا كان الاتفاق باللغتين العربية والانكليزية فعند الاختلاف في التفسير اي النصين سيرجح، الانكليزي ام العربي؟

ومن سيقود المفاوضات : هل هم القادة السياسيون ام فريق من المفاوضين المحترفين والخبراء؟

قبل الاجابة على هذه الاسئلة وحسمها قد يكون من المفيد ان نتفحص مليا النصيحة التي قدمها الخبير الاميركي "بيتر و. غالبريث" للقادة الاكراد حين طلبوا منه مراجعة الجوانب العملية لمجرى المفاوضات حول الدستور الانتقالي اذ قال :

" لو كنت أجري المفاوضات لصالح سلطة التحالف لكنت أريد السيطرة على النص ففي المفاوضات التي نتجت عنها أتفاقيات دايتون للسلام (والتي شاركت فيها) بادر كبير المفاوضين الاميركيين-السفير ريتشارد هولبروك- إلى جعل الأطراف يوافقون على مبادئ عامة، ثم ترك لخبراء أميركيين إدخال التفاصيل بالطريقة التي كنا نريدها. كما كنا نعمل بنص باللغة الانكليزية، الامر الذي كان لصالحنا، وليس لصالح الاطراف الناطقة بالغة الصربية والكرواتية والبوسنية"[٦٣].

ويذهب غالبريث الى انه قام بحث القادة الطالباني والبارزاني على العمل من خلال مفاوضين، بدل مشاركتهما المباشرة في المباحثات الدستورية، فالقادة في رأيه نادرا ما يفهمون المعاني المبطنة في النصوص، وحين يجلسون الى مائدة المفاوضات، يقعون تحت ضغوط تقديم الإجابات الفورية. لذلك رأى غالبريث ان من الافضل للفريق المشارك في المفاوضات أن يكون في وسع ممثله القول إنه يترتب عليه عرض أي اتفاق مقترح على

---

[63] بيتر غالبريث، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣

صاحب القرار الغائب، فهذا لايتيح وقتا للتأمل فحسب، بل يمكن استغلاله من أجل الحصول على بعض التنازلات الإضافية[٦٤].

ويقول غالبريث بالاستناد الى خبرته "إن القادة بشكل عام ليسوا افضل المفاوضين لكون غريزتهم السياسية تملي عليهم السعي الى اسعاد الناس، وهذا يعني في معظم الاحوال الإجابة بنعم. أما المفاوض الناجح فلا بد له من أن يتلذذ بكلمة كلا[٦٥].

يمكن تلخيص انطلاق الاستراتيجية التفاوضية بوضع العزم على ما يلي:

١. (لغة الاتفاقية) لابد من السيطرة على نص الاتفاقية فمن الافضل ان تكون لغة الاتفاقية العربية والانكليزية وعند الخلاف يرجح النص العربي
٢. (فريق المفاوضين) : لا بد من أن يقود المفاوضات خبراء ومفاوضون محترفون يرجعون الى القادة السياسيين لاتخاذ القرارات النهائية والحاسمة، من اجل تدعيم موقفهم التفاوضي من جهة وكسب مزيد من الوقت لاجراء المساومات والحصول على تنازلات مفيدة من جهة اخرى.
٣. (الجانب المعلوماتي) : من المهم استطلاع وجهات نظر الطرف الآخر للعملية التفاوضية، وتوفر القدرة على جمع البيانات والمعلومات المستخدمة او الداخلة في عملية التفاوض والتي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بها، وكذلك وجود القدرة على تحليل واستخدام المعلومات. مع عدم نسيان مصدر مهم في المفاوضات الحكومية هو المصدر الاستخباراتي[٦٦].

والطرف الذي يمتلك المعلومات الجيدة، يستطيع ادارة عملية التفاوض لصالحه، فنحن نعيش في عصر المعلومات، لا عصر الافتراضات الشخصية، وكلما كانت المعلومات ذات طبيعة واضحة ومحدودة ودقيقة، كلما سهلت عملية التفاوض، وسيكون مالكها بالتالي في موقع افضل دائما. وتشمل المعلومات حجمها ونوعيتها وعلاقتها بموضوع التفاوض وكذلك المعلومات السابقة وجوانب القوة والضعف عند طرفي التفاوض، وحجم الموارد المتوفرة

---

[٦٤] المصدر نفسه، ص١٨٣-١٨٤
[٦٥] المصدر نفسه، ص١٨٤
[٦٦] احسان العارضي، مصدر سبق ذكره، ص٩ :

ومعرفة اعضاء فريق المفاوض وفريق الخصم (الطرف الاخر)، والتوقيت اللازم لبدء المفاوضات وطبيعة المشاكل التي يتم التفاوض بشأنها ومقدار حجم الصلاحيات الممنوحة للمفاوض وخصمه وغيرها[٦٧]..

٤. (توازن القوى بين الطرفين): قبل اجراء عملية التفاوض يجب توفر توازن القوى، أي ان يكون توزيع القوة بين اطراف العملية التفاوضية قريبا من نقطة التوازن، والا فأن احد الاطراف سيكون تحت رحمة الطرف الآخر، وستملى عليه الشروط من قبل الطرف القوي، وعدم التكافؤ بين اطراف العملية يجعل المفاوضات تسير بشكل غير ناجح بالنسبة للطرف الضعيف، سيما اذا تعارضت المصالح، وحصلت في مجرى العملية التفاوضية مساومات قسرية تجعل الطرف الضعيف يخضع لشروط مجحفة وحققت مكاسبا للطرف القوي .

اثناء المفاوضات

- (المصلحة المشتركة) يجب ان تتوفر مصلحة مشتركة بين اطراف العملية التفاوضية، اي ضرورة توافر مصلحة محتملة متبادلة بين الطرفين يدفعهما للتوافق ورؤية منافع متبادلة ملموسة في التوصل الى اتفاق يخدم الطرفين، بخلاف ذلك تسير المفاوضات باتجاه واحد ولايبقى تفاوض على شيء بقدر قسر من طرف وقبول واذعان من قبل الطرف الآخر. وفي جميع الاحوال لايمكن ان تكون المصالح متطابقة تماما بل ان كل علاقة محتملة تتضمن "مزيجا من المصالح المشتركة والمصالح المتعارضة، فالمشاركة في بعض المصالح تخدم كحافز نحو الدخول في مساواة لتحقيق اتفاق حول المصالح الاخرى المتنازع عليها"[٦٨].

- (مهارة صنع القرار التفاوضي): لا بد لفريق المفاوضين من امتلاك القدرة الفنية في صنع القرارات الخاصة بالمفاوضات، وهذه القدرة تعتمد على امتلاك وتنمية المهارات

---

67 المصدر نفسه، ص١٠

68 اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسية الدولية- دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، دولة الكويت، ١٩٨٧، ص ٣٤٤

الرئيسية للتفاوض، وكذلك مستلزمات صنع القرار التفاوضي وتطوير البدائل والخطط الخاصة به[٦٩].

اذ تتحرك عملية التفاوض بشكل مستمر حول تحديد شكل الخيارات والبدائل المطروحة، وعلى هذا فعلى طرفي العملية التفاوضية انشاء وتكوين عدد من الخيارات والبدائل قبل تقرير ماذا سيعملون لاحقا.(٦٩) واذا جرى نوع من التنازل فليكن في امور هامشية ولايتعلق بالمسائل بالغة الخطورة والحيوية والا فأن الافراط في التنازلات سيؤدي الى انهيار عنصر التوازن القائم بين الطرفين ويجعل من احد الاطراف مذعنا لرغبات ومصالح الطرف الاخر.

مستقبل التعاون في الحقول السياسية والاقتصادية والامنية

وتضمن الاعلان الاشارة الى مجموعة من القضايا في مقدمتها التعاون في الحقول السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والأمنية، والنص يتضمن الاشارة الى التزام الولايات المتحدة حول ترتيبات تقوم على طائفة من المبادئ يمكن تلخيصها كالاتي:

في المجال السياسي والدبلوماسي: يتضمن ذلك التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ودعم الدستور العراقي، ومساندة التوافق العراقي الوطني، وتعزيز وضع العراق الإقليمي وفي المنظمات الدولية، كي يكون بمقدورهِ أن يلعب دورا بنّاء في المنطقة.

في المجال الاقتصادي: يتضمن ذلك دعم نمو العراق وتحويله الى اقتصاد السوق و دعم تطوير المؤسسات الاقتصادية العراقية وتعزيز اندماج العراق في المؤسسات المالية الدولية، لغرض تشجيع كل الأطراف على التقيد بالتزاماتها التي قطعتها في العقد الدولي مع العراق، ومساعدة العراق في جهوده لاستعادة أموال وأملاك أخرجت من العراق بصورة غير مشروعة، ولتأمين تخفيف أعباء ديونه وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على العراق.

---

[٦٩] المصدر نفسه، ص١١

في المجال الامني : دعم الحكومة العراقية في مجالات تدريب قوات الأمن العراقية وتزويدها بالعتاد وتسليحها، كي تستطيع توفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين، ودعم الحكومة العراقية في المساهمة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب من خلال التصدي للإرهابيين من أمثال القاعدة والصداميون وكذلك كل الجماعات الأخرى الخارجة عن القانون، وتوفير ضمانات أمنية للحكومة العراقية كي تردع اي عدوان خارجي، وتكفل وحدة الأراضي العراقية.

على الرغم من عدم اشارة الاعلان الى طبيعة ما سيقدمه العراق من التزام تجاه الولايات المتحدة مقابل التعاون الاميركي في المجالات سالفة الذكر، الا ان مساهمة العراق تبدو واضحة في ضوء الاهداف الاميركية المعلنة للحرب وما تبعها من تحركات، فالعلاقة ترتب التزاما تبادليا على الجانبين، وفي ضوء اوجه التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية

ففي المجال السياسي كان الهدف المعلن هو تحويل العراق الى نموذج للديمقراطية يحتذى به في المنطقة كجزء من عملية تحويل الشرق الاوسط ومن ثم كان العراق بوصفه النموذج سيكون قطعة الدومينو الاولى في عملية تغيير المنطقة وسيعقبها التغيير عبر تعاقب الآثر، ومن ثم يصبح الدفاع عن نجاح هذا النموذج وتجنب الفشل وتحطيم تجربة التحول الديمقراطي في العراق جزءا من الاستراتيجية الاميركية في حربها الطويلة مع الارهاب الدولي.

اما الجانب الاقتصادي فيشمل استمرار تدفق النفط وضمان حصول الشركات الاميركية على حصة الاسد في مجال الاستثمار في قطاع النفط وفقا لعقود مشاركة الانتاج او غيرها من صيغ العقود التي ستحقق ارباحا طائلة للشركات الاميركية فضلا عن الحصول على عقود اعادة البناء والاعمار حيث يمثل العراق ارضا خصبة وفرصة هائلة للاستثمارات في جميع المجالات بالاضافة الى المجالات الامنية ودور العراق في المعركة العالمية ضد الارهاب الدولي التي اصبح العراق بعد الغزو الاميركي ساحتها الرئيسة وجبهتها الاولى، في سياق ذلك ستقدم الاراضي العراقية مساحات للقواعد العسكرية الدائمة التي سيتم الانطلاق

منها للدفاع عن المصالح الاميركية وتطويق بؤر التوتر والنزاعات، سيما وان السياسة الاميركية بعد ١١ من ايلول تنطلق من تصور ذاتي للدفاع عن النفس -طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة- يرى في محاربة شبكات الارهاب في اي جزء من المعمورة تفعيلا لحق الدفاع الشرعي عن النفس حتى لو كان الخطر مفترضا واحتماليا ولم يكن مؤكدا، لذا كان حق الدفاع هنا وقائيا واستباقيا.

خاتمة

لا تأخذ طبيعة العلاقات بين أي دولتين طابعا واحدا او تظل على مستوى افقي متوازي بل هي في حالة صيرورة وتبدل تبعا لمدركات كل من الدولتين للاخرى، وهذا يعني ان طبيعة ادراك دولة لعلاقتها مع الدولة الاخرى لن تكون بالضرورة متوافقة ومتطابقة مع إدراك الدولة الاخرى لطبيعة هذه العلاقة، وهذا التباين في الرؤى مرده الى حالة الاختلاف والتباين في المصالح والتكوين الايديولوجي والأهداف لكل طرف من طرفي العلاقة.

هذه القاعدة العامة تنطبق على تاريخ العلاقات الاميركية العراقية، وستحكم مستقبلها أيضا، وكان من نتائجها اتصاف العلاقات الاميركية العراقية بقدر غير قليل من عدم الاستقرار والتذبذب، اذ نجدها تنطوي على مدخلات تعاون في فترات ثم تنقلب الى مدخلات صراع في أحيان أخرى، او نلاحظ انها تنطوي على الاثنين معا في فترات اخرى، وقد غفلت النخب السياسية العراقية عن الامكانيات المتاحة في استثمار هذه العلاقات بما يخدم عملية بناء الدولة وتعزيز دورها، وظلت السياسات الايديولوجية للنخب العراقية الحاكمة، متحكمة في طبيعة هذه العلاقات، وانعدام الثقة والشك علامة رئيسية من علاماتها.

ويبقى الرهان منعقدا على حسن اداء العلاقة ومخرجاتها المستقبلية للخروج من آسار التبعية والذيلية الى مستوى الشراكة والتحالف الايجابي بما يخدم مستقبل البلاد والارتفاع الى مستوى النضج والاستقرار، سيما بعد تصدع الدولة وضعفها وحاجتها الى الحماية وأعادة البناء وسط اطماع اقليمية معروفة وتدخلات من قبل بعض دول الجوار، وهو ما يرسم مديات ضرورية وواسعة لقيام علاقات مستقبلية تنطوي على مدخلات تدعم تلك العلاقة قائمة على المصالح المتبادلة والاعتماد المتبادل.

لكن القيام بعلاقات قائمة بين طرفين متساويين هو افتراض متفائل مع واقع مقتضيات السيادة الفعلية، سيما اننا نتناول طرفين غير متكافئين من حيث القوة او السلطة: فأولا هناك الولايات

المتحدة اكبر قوة عسكرية امبراطورية ومن جهة اخرى هناك العراق المحطم المنقوص السيادة والذي هو في مرحلة اعادة البناء وسط جو شرق اوسطي متفجر.

لا يمكن هندسة علاقات ايجابية مع الولايات المتحدة دون اخذ الامور التالية بالاعتبار:

- لابد من تحقيق نوع من الاستقرار السياسي وانطلاقة عملية التنمية التي لا تحتاج جو امن، وذلك لغرض تحقيق رؤية سياسية واضحة في محيط ضبابي يموج بالقلق واللااستقرار.
- انسحاب القوات متعددة الجنسيات وتسلم الملف الامني كاملا، بما يظهر العراق بشكل كامل السيادة، مزودا بحكومة قوية مستقلة تحقق هامشا تفاوضيا ايجابيا.
- وضع ثروة العراق النفطية في أطار خطة وطنية تأخذ بالاعتبار دعم تنمية البلاد ومستقبلها مع ضمان قدر اكبر من الاستقرار في توفير الامدادات النفطية للولايات المتحدة وبما يحقق مصالح متوازنة للجانبين
- الخروج بالعلاقات من أطار التوظيف السياسي لخدمة الاهداف الاميركية الى نطاق توظيف العلاقات بما يسهم في بناء البلاد وتدعيم دورها الاقليمي والدولي، ويكون ذلك بتوظيف مكانة العراق في السياسة الاميركية بشكل عام بما يدعم نجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية و التاثير على بقية الدول الدائنة للعراق في سبيل تخفيض ديونها على العراق أو اسقاطها، ودعم وتغذية متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، والانفتاح على العالم الخارجي والنظام الدولي بما يكفل لعب الدور الاقليمي والدولي الملائم لدولة تحتفظ بأهم احتياطيات الطاقة في العالم.